

سورة الأحزاب

[ب/١٣٧]

وقوله تعالى : ﴿ادْعُوهُمْ لِأَسْمَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا أَسْمَاءَهُمْ فَلَا تَحْزَنْهُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَاهُمْ﴾ . [٥]

فيه أدلة :

فمنها : أن الإنسان يُدعى لأبيه بظاهر فراش أمه ، ويثبت به النسب والميراث ، وتجري به الأحكام ، وأن الله - جل جلاله - قد تجاوز عما يمكن في الباطن من إحداث الأم ^(١) .

ومنها : أن ظاهر الدعوة علم لاجهل لقوله : ﴿فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا أَسْمَاءَهُمْ﴾ ^(٢) وهم لا يقدرون أن يعلموه إلا بظاهر الفراش دون حقيقة

(١) ورد في الحديث قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » .

رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الفرائض ، باب الولد للفراش حُرّة كانت أو أمة (٢٦/١٢) من طريق مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : « كان عتبة عُهد إلى أخيه سعد أن ابنَ وليدة زُمعة مني ... » .

ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الرضاع ، باب الولد للفراش وتوفي الشبهات (١٧١) من طريق الليث ، عن ابن شهاب ، به ، ويتخو رواية البخاري .

قال ابن القيم في زاد المعاد (٤١٠/٥) : « فأما ثبوت النسب بالفراش فأجمعت عليه الأمة ، واستدل بالحديث السابق وقال : « فهذا الحكم النبوي أصل في ثبوت النسب بالفراش » .

وقد وافق المؤلف ابن عبد البر وذلك في كتابه التمهيد (١٧٨/٨) .

تفسير ابن جرير (٧٦/٢١) ، شرح معاني الآثار للطحاوي (١١٤/٣) ، معالم السنن للخطابي بهامش سنن أبي داود (٧٠٤/٢) ، المحلى لابن حزم الظاهري (٣٢٠/١٠) .

(٢) آية (٥) من السورة نفسها .

سورة الأحزاب

الدالة على البيان

في أنواع العلوم والأحكام

إسلام الخلفاء محمد بن علي الكرشي القصاب رحمه الله

إبراهيم بن منصور الجبيل

المجلد الثاني

من سورة إبراهيم - سورة النور

دار ابن صفوان

دار ابن القيم

يحدث من أفعال المخطين على أموال المسلمين . وقد يكون في الخطأ من الدعوة زوال مال الميراث ، ولكنه مرفوع بنص الآية كما ترى ، وكل هذا دليل على إبطال القياس ، إذا الخطأ كله لا يجري مجرى واحداً ، ولا يكون جميعه هدراً^(١) . فكان مجاهد يذهب إلى أن الجناح مرفوع فيما دعواهم إلى غير آبائهم بالتبني قبل النهي^(٢) . وقد يجوز أن يكون كما قال رحمه الله ، ويكون مثل رفع المائم في نكاح نساء الآباء في الجاهلية^(٣) ، ولكن ليس فيه دليل على أن من دعا بعد النهي مدعواً إلى غير أبيه وهو يرى أنه أبوه خَرَجَ لعدم طاقته عن إصابة حقيقة أبوته ، والخرج [١٣٨/أ] لأحق بمن يدعوه إلى غير أبيه بعد ما عرف أبيه^(٤) .

(١) قال الليث : « الهدر : ما يبطل » .

وقال ابن فارس : « الهاء والدال والراء يدل على سقوط شيء وإسقاطه » .

تَهْدِيبُ اللغة للأزهري ، أبواب الهاء والراء (هـ ر) (١٨٧/٦) ، معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، باب الهاء والدال وما يتلوهما (٣٩/٦) ، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ، حرف الهاء ، باب الهاء مع الدال (هـ ر) (٢٥٠/٥) .

(٢) ورد قول مجاهد في تفسير ابن جرير (٧٦/٢١) ، زاد المسير لابن الجوزي (٦/٣٥٢) ، الدر المنثور للسيوطي (١٨٢/٥) .

(٣) يشير المؤلف إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ بِنَتِ الْأَنْكَاهِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ - آية (٢٢) من سورة النساء .

وقد وافق المؤلف في قوله الجصاص ، بل قد رجح هذا القول .

تفسير ابن جرير (٢٢٣/٤) ، أحكام القرآن للجصاص (١٢٢/٢) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٠٣/٥) ، تفسير ابن كثير (٤٦٨/١) .

(٤) قال قتادة : « إذا دعوت الرجل لغير أبيه وأنت ترى أنه كذلك » .

وهو قول ابن كثير .

تفسير ابن جرير (٧٦/٢١) ، أحكام القرآن للجصاص (٣٥٤/٣) ، أحكام القرآن للكيهراسي (٣٤٣/٤) ، زاد المسير لابن الجوزي (٣٥٢/٦) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١١٩/١٤) ، تفسير ابن كثير (٤٦٦/٣) .

العلم .

ومنها : أن الإضمار في الكلام جائز وإن استطيع إظهاره ، إذ في قوله ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي الَّذِينَ ﴾^(١) لا محالة إضمار ، كأنه - والله أعلم - فهم إخوانكم^(٢) .

ومنها : أن المولى اسم واقع على أشياء ، ويُسمى به الأعلى والأسفل ، والحر والعبد ، والرب والخلق^(٣) .

ذكر الخطأ .

وقوله : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ . [٥]

دليل على أن الخطأ مرفوع عن الناس في هذا ، وفي الإيمان وغيرها دون مادل عليه القرآن من أنه غير مرفوع مثل قتل الخطأ وجرجه ، وما

(١) آية (٥) من السورة نفسها .

(٢) قال ابن جرير في تفسيره (٧٦/٢١) : « فإن أنتم أيها الناس لم تعلموا آباء

أديانكم من هم فتنسبهم إليهم ، ولم تعرفوهم فتلقوهم بهم ﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي

الَّذِينَ يقول : فهم إخوانكم في الدين إن كانوا من أهل ملتكم » .

إعراب القرآن للجصاص (٢/٢٢٣) ، زاد المسير لابن الجوزي (٦/٣٥٢) ، الفريد في

إعراب القرآن المجيد لابن أبي العز الهمداني (٤/٣١) .

(٣) قال ابن العربي المالكي في أحكام القرآن (٣/١٤٩٥) : يجوز إطلاق المولى على

المنعم عليه بالعتق ، وعلى المعتق بلفظ واحد ، والمعنى مختلف ، ويرجع ذلك إلى

الولاية ، وهي القرب » .

العين للخليل بن أحمد ، باب اللقيف من اللام (ولي) (٨/٣٦٥) ، تأويل مشكل

القرآن لابن قتيبة ص (٤٥٥) ، تهذيب اللغة للأزهري ، باب لقيف حرف اللام

(ولي) (١٥/٤٥٠) ، المفردات للراغب الأصبهاني ص (٨٣٧) .

قوله : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾ [٦٦]

فأبدل سياق الآية على أن الاستثناء في فعل المعروف واقع على من كان ولياً للبيت من المؤمنين والمهاجرين ، ويكون المعروف وصية يوصى له حيث نسخ الميراث عنه إلى ذي الرحم . ولكن الحسن وقناعة جيئاً قالاً : « إن الاستثناء واقع على أقرباء الميت من المشركين يوصى لهم لا حرموا الميراث »^(١) ، ولا أحفظ عن غيرها قولاً ولم يجر في الآية ذكر

= نسخ «.....» الحديث .

قال ابن حجر في الفتح (١٨٧/٨) تعليقاً على كلام ابن عباس : « فلما جاء الإسلام أمروا أن يؤتوهم نصيبهم من الميراث وهو السدس ، ثم نسخ بالميراث فقال : ﴿ وَأُولَئِكَ أَصْنَابُهُمْ ﴾ أولئك يتبعون ، ومن طرق شتى عن جماعة من العلماء كذلك ، وهذا هو المتمد » .

وقد اختلف العلماء في النسخ للميراث بالتأخي هل هي آية سورة الأنفال أم آية سورة الأحزاب .

ويروى ابن جرير في تفسيره (٣٧/٥) أن آية سورة النساء ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ محكمة غير منسوخة ، وأن معنى ﴿ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ﴾ هو النصرة والمعونة والنصيحة والرأي » .

مصنف عبدالرزاق ، باب الحلفاء (٣٠٥/١٠) ، تفسير ابن جرير (٧٧/٢١) ، أحكام القرآن للجصاص ، تفسير سورة النساء (٧٤/٢) ، (٩٩/٢) ، النكت والعيون للمأوردي (٣٨٤/١) ، (٣٠٦/٣) ، المحرر الوجيز لابن عطية (٣٩/٤) ، (٦/٣٩٥) ، أحكام القرآن لابن العربي المالكي ، تفسير سورة النساء (٤١٥/١) ، زاد المسير لابن الجوزي (٣٥٤/٣) ، النسخ والمنسوخ لابن الجوزي ص (٣٧-٣٨) .

(١) أورد ابن جرير في تفسيره (٧٧/٢١) القول عن قتادة والحسن ، وعزا تخريجه إلى وذكر السيوطي في الدر المنثور (١٨٣/٥) القول عن قتادة والحسن ، وعزا تخريجه إلى عبدالرزاق .

وهناك قول ثانٍ في الآية ذكره ابن جرير في تفسيره (٧٧/٢١) وهو : « إلا أن تمسكوا بالمعروف ينكمح بحق الإيمان والهجرة ، والحلف فتؤتوهم حقهم من النصرة والعقل عنهم » .

وعزا هذا القول إلى مجاهد .

وقد اختار كل من ابن جرير ، وابن الجوزي ، والقرطبي ، وابن كثير وغيرهم قول من يقول : « إلا أن تفعلوا إلى أولياتكم الذين كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أختى يقول :

وقوله : ﴿ وَأُولَئِكَ أَصْنَابُهُمْ ﴾ أولئك يتبعون في كتب الله من المؤمنين والمهاجرين [٦٦]

دليل على أن ذوي الأرحام أولى بالميراث من المؤمنين والمهاجرين على ما فرض في آي الموارث^(١) ، وهم أولوا الأرحام المسمون في سورة النساء^(٢) لا من لم يُسم منهم ، لأننا لانعلم أحداً روى في شيء من الأخبار أن المؤمنين والمهاجرين كانوا يرثون ميراث من لم يترك من أهل الفرائض المسمين أحداً ، فكانوا يرثون دون من لم يُسم من ذوي الأرحام ، ولو كان ميراثهم على ذلك لكان تورث من يورث من ذوي أرحام لم تسم أشبه ، ثم كان يحتاج حينئذ إلى نص يفصل ميراثهم كما فصل ميراث المسمين ، فأما والتوراث كان بالإسلام والهجرة دون تورث أولي الأرحام المسمين وغير المسمين . فالاعتبار على ميراث من لم يسم منهم بهذه الآية لا وجه له . وقد ذكرنا تمام الاحتجاج في كتاب الفرائض في شرح النصوص^(٣) .

(١) الآيات في سورة النساء آية (١١-١٢) ، وآية (١٧٦) .

(٢) أولو الأرحام هم الأقارب الذين لا فرض لهم ولا نصيب ، وهم أحد عشر حيزاً : ولد البنات ، وولد الأخوات ، وبنات الإخوة ، وولد الإخوة من الأم ، والعملات من جميع الجهات ، والعم من الأم ، والأخوال والحالات ، وبنات الأعمام ، والجد أبو الأم ، وكل جلة أدلت بأب بين أمين ، أو باب أعلى من الجد . هكذا حددهم ابن قدامة في المغني (٢٢٩/٦) .

(٣) روى البخاري في صحيحه ، كتاب التفسير ، باب ﴿ وَلِكُلِّي جُزْءًا مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴾ آية (٣٣) من سورة النساء - (١٨٦/٨) من طريق طلحة بن مصرف ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس رضي الله عنهما : ﴿ وَلِكُلِّي جُزْءًا مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴾ . وروته : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ كان المهاجرون لا قدموا المدينة يرث المهاجري الأنصاري دون ذوي رحمه للأخوة التي أختى النبي - صلى الله عليه وسلم - بينهم ، فلما نزلت ﴿ وَلِكُلِّي جُزْءًا مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴾

حجة على المعتزلة والقدرية شديدة مسكنة ، لذكر إرادة السوء بلفظه .

فإن قالوا : لا يريد سوءاً ، إنما مثل فقال : إن أراد ، وهو لا يريد .

قيل له : فما تنكرون على من يقول لكم : والرحمة أيضاً لم يردّها ولكنه

مثل ؟ وهذا وذاك جهل . يريد الله بخلقه السوء لامعقب لحكمه ، ويريد

بهم الرحمة ، وهو متفضل بالسوء بعبده ، والرحمة بفضله ^(١) .

قوله : ﴿ قَدْ يَكْفُرُ اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ يُنْكِرُ الْقَالِينَ لِخَوْنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [١٨]

وحد (هَلُمَّ) - والله أعلم - على لغة من يوحدّه في الشبهة والجمع ،

كما يوحدّه في الواحد ^(٢) .

قوله : ﴿ وَلَمَّا رَاكَ الْمُشْرِكُونَ الْآخِرَ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَمَا زَادَهُمْ [١٣٨/

ب] إِلَّا إِيْمَانًا وَتَسْلِيمًا ﴾ [٢٢] . ^(٣)

(١) قال ابن جرير في تفسيره (٨٨/٢١) : « من ذا الذي ينعنكم من الله إن هو أراد بكم سوءاً في أنفسكم من قتل أو بلاء ، أو غير ذلك ، أو عافية وسلامة ؟ وهل ما يكون بكم في أنفسكم من سوء ورحمة إلا من قبله » .

ونقل السفاري في لوامع الأنوار (٣٣٧/١) عن ابن القيم قوله : « والتوفيق إرادة الله من نفسه أن يفعل بعبده ما يصلح به العبد بأن يجعله قادراً على فعل ما يرضيه مريداً له عبداً له ، مؤثراً له على غيره ، وينفض إليه ما يستخطه ويكرهه وهذا مجرد فعله ، والعبد محل له ... » .

مجموع فتاوى ابن تيمية (١١٦/٨) ، تفسير ابن كثير (٤٧٣/٣) ، شرح العقيدة الطحاوية ص (١١٤) ، تفسير الكريم الرحمن لابن سعد (١٠١/١) .

(٢) قال ابن عطية في المحرر الوجيز (٣١/١٢) : « (هَلُمَّ) بمعنى : أقبل ، ومن العرب من يستعملها على حد واحد في الذكر والمؤنث ، والمفرد والجمع ، وهذا على أنها اسم فعل ، وهذه لغة أهل الحجاز . ومنهم من يجريها مجرى الأفعال فيلحقها الضمائر المختلفة ، فيقول : هلم ، وهلمي ، وهلموا » .

وقال صاحب كتاب التريد في إعراب القرآن المجيد في كتابه (٣٥/٤) : « ويجمع عند تميم » .

(٣) الآية كاملة : ﴿ وَلَمَّا رَاكَ الْمُشْرِكُونَ الْآخِرَ كَأَلَّا هَذَا مَا وَدَّكَ اللَّهُ وَبُوءَ لِمِمْ لَكَ

المشرك . فآله أعلم كيف هو ؟

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ عَالِكُمْ إِذْ جَاءَكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَخَرُّوا ثُمَّ تَوَهَّأُوا ﴾ [٩]

رد على من يقول : إن الاسم إذا وقع على شيء لم يجوز أن يقع على غيره إلا أن يشبهه بجميع صفاته .

وهذه الملائكة والمشركون من الأحزاب قد شملهما معاً اسم الجنود على اختلاف صفاتها ، فكيف لا تنفق الأسماء وتختلف الصفات ، أم ما في اتفاق الشخصية ما يوجب اتفاق صفة الأشخاص لولا جهل الجاهلين ، وتعسف المتدعين ^(١) .

المعتزلة .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ

بِكُمْ رَحْمَةً ﴾ [١٧]

= بينهم وبينكم من المهاجرين والأنصار معروفاً من الوصية لهم والنصرة » .
تفسير ابن جرير (٧٧/٢١) ، أحكام القرآن للجصاص (٣٥٥/٣) ، النكت والميون للماوردي (٣٠٦/٣) ، زاد المسير لابن الجوزي (٣٥٤/٦) ، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣١/٤) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٢٦/١٤) ، تفسير ابن كثير (٤٦٨/٤) .

(١) هذه المسألة رد فيها المؤلف على من ينكر أسماء الله وصفاته لمجرد مشابهتها لأسماء المخلوقين وصفاتهم . والمؤلف في هذا الموضع يشير إلى مسألة اتفاق الاسم واختلاف المعنى الذي يطلق عليه « القدر المشترك » .

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤٣/١٤) ، منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٢/٥٨١) ، التسهيل لابن جزي (١٣٣/٣) ، تفسير ابن كثير (٤٧٠/٣) .

الله رَحْمَةً (١) ، وقد مضى هذا المعنى في كثير من فصول هذا الكتاب (٢) ، وفي بعضه كفاية لنقض قولهم .
ولنما تكريرنا إياه على نسق الآيات كما شرطناه ليتصروه (٣) إن وفقوا لفهم ، ويعلموا أن الفعل وإن كان مضافاً إلى فاعله من الخلق فغير مانعه أن يكون محمولاً عليه . وعامله بتيسير خالقه له جل جلاله .

ذكر الروافضة (٤) .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُلْ لَّا يُؤْتِيكَ إِثْمُ كُفْرُ ثَوْبِكَ الْحَيَّةُ الْدُّنْيَا وَزِينَتُهَا ﴾ إلى قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ أَكْبَدُ لِلْمُحْسِنِينَ مِنْكَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (٥) .

[٢٩-٢٨]

حجة على الرافضة فيما يتقصون أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها

- من جهتين .

(١) آية (١٧) .

قال ابن جرير في تفسيره (١٣٥/٩) : « فلم تقتلوا المشركين أيها المؤمنون أنتم ، ولكن الله قتلهم ، وأضاف ، جل ثناؤه ، قتلهم إلى نفسه ونقاه عن المؤمنين به الذين قاتلوا المشركين إذ كان ، جل ثناؤه ، هو مسبب قتلهم ، وعن أمره كان قتال المؤمنين إياهم » .

(٢) ينظر ص (٣٧) .

(٣) كتب في الأصل : (ليتصروه) .

(٤) الرافضة فرقة من الشيعة ، شتموا هذا الاسم لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر ، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - نص على استخلاف علي بن أبي طالب .

ينظر للزيادة في التعريف بهم كلاً من : مقالات الإسلاميين ص (١٦) ، الفرق بين الفرق ص (٢٩) .

(٥) الآيات : ﴿ فَتَنَّاكَ أَنْ تُلَاحِظَ رُحْمَكَ وَأَسْمُكَ مَا كَانَ جَنَابَكَ ﴾ * وَلَكِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنَّ اللَّهَ يَرْحَمَكَ وَالْآخِرَةُ فَإِنَّ اللَّهَ أَكْبَدُ لِلْمُحْسِنِينَ مِنْكَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ .

حجة على المرجئة في زيادة الإيمان (١) .

قوله : ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَيْثِهِمْ لَمْ يَأْتُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴾ * وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ﴾ [٢٥-٢٦]

حجة على المعتزلة في باب الأعمال التي يضيفها تارة إلى نفسه ، وتارة

إلى عباده ، ولا يكون أحدهما مؤثراً في صاحبه من حيث يذهبون إليه ، ألا تراه يقول : ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَيْثِهِمْ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُ ﴾ (٣) ، ثم قال : ﴿ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ (٤) ، وقد قال في سورة الأنفال : ﴿ قُلْ تَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِكِنَّا نَقَاتِلُكُمْ وَتَمَّا رَأَيْتُمْ أَنَّ كَبُرَتْ إِلَٰهَكُمْ فَإِنَّا أَهْلُ الْقُرْآنِ إِنَّا إِذْ فَتَنَّاكُمْ وَلِئَلَّامُ الْإِنسَانِ أَذْهَبَتْ ذِكْرَ الْهَيْدِ وَالْبِطْرِ إِنَّا لَا نَزِدَنَّ إِلَٰهَكُمْ إِلَّا الْإِسْلَامَ فَإِن تَوَلَّوْا فَتَمَنَّيْنَا أَنْ يُبَدِّلَ اللَّهُ قُلُوبَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (٥) .

قال ابن جرير في تفسيره (٩١/٢١) : « وما زادهم اجتماع الأحزاب عليهم إلا إيماناً بالله ، وتسليماً لقضائه وأمره ... » .

ومذهب أهل السنة والجماعة أن الإيمان يزيد وينقص ، قال الشافعي في أضواء البيان (٥٧٤/٦) : « صريح في أن الإيمان يزيد » .

تفسير ابن كثير (٤٧٥/٣) ، شرح العقيدة الطحاوية ص (٣٨٥) ، لوامع الأنوار البهية (٤١١/١) ، تيسير الكريم الرحمن (١٠٢/٦) .

(١) مذهب المرجئة في الإيمان :

ذكر ابن حزم الظاهري في كتابه الفصل (٧٣/٥) : « أنهم طائفتان ، إحداهما : الطائفة القائلة بأن الإيمان قول باللسان ، وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن عند الله .

والثانية : الطائفة القائلة بأن الإيمان عقد بالقلب وإن أعلن الكفر بلسانه بلا تقيّة . وهذا قول جهم بن صفوان السمرقندي » .

لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٤٢١/١) .

(٢) آية (٢٥) من السورة نفسها .

(٣) آية (٢٦) من السورة نفسها .

أن للمباشرين^(١) إلى الفضائل والقربات فضل على التبعية^(٢) .

والثانية : أن الله - جل وتعالى - لم يكذبها فيما اختار ، وعرف^(٣) صدقها ، فأوجب لها ما وعدّها من الأجر العظيم فكيف تنتقص امرأة قد صدّقها الله - جل وتعالى - في إرادتها الله ورسوله والدار الآخرة ؟

أم أي شيء يضرها مسيرها يوم الجمل ؟^(٤) والله - جل وتعالى - قد

(١) لعلها (للمباشرين) .

قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (٢١٢/١) : « بدأ : الباء والذال والهمزة من افتتح الشيء ، يقال : بدأت بالأمر ، وابتدأت من الابتداء » .

وينظر أيضاً لسان العرب (٢٦/١) (بدأ) ، (٦٥/١٤) (بدأ) ، معجم مقاييس اللغة (٢١٢/١) (بدأ) .

(٢) قال النووي في شرحه لصحيح مسلم (٧٩/١٠) عندما شرح حديث تخيير الرسول - صلى الله عليه وسلم - زوجاته - وبدأ بعائشة - رضي الله عنها : « وفي هذا الحديث منقبة ظاهرة لعائشة ثم لسانت أمهات المؤمنين رضي الله عنهن » .

فتح الباري لابن حجر (٤٠٠/٨) ، إكمال الإكمال للأبي (١١٤/٤) .

(٣) كتبت في الأصل (عرفت) .

(٤) يوم الجمل : وقعت سنة ٣٦ هـ ، وكان سببها طلب بعض الصحابة - رضي

الله عنهم - القيام بطلب دم عثمان - رضي الله عنه - من علي بن أبي طالب -

رضي الله عنه - وأن يقتل القتل الذين لم يراعوا البلد الحرام ، والشهر الحرام ،

والهم الحرام وسميت يوم الجمل ، لأن عائشة - رضي الله عنها - كانت راكية

جلاً في هذه المعركة . وقد أشعل الحرب وأدكاها عدو الله عبدالله بن سبأ وأتباعه

قتلة عثمان بن عفان - رضي الله عنه .

طبقات ابن سعد (٣٢/٣) ، الكامل في التاريخ (١٠٥/٣) ، البداية والنهاية لابن كثير

(٢٢٩/٧) ، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص (١١٧) .

وقد تكلم ابن العربي المالكي في كتابه أحكام القرآن (١٥٢٣/٣) عند تفسيره للآية :

﴿وَقَدْ فِي بُيُوتِكُمْ وَلَا تَنْصَحُوا...﴾ - آية (٣٣) من سورة الأحزاب - : « تعلق

الرافضة - لعنهم الله - بهذه الآية على أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - إذ قالوا :

إنها خالفت أمر الله وأمر رسوله - صلى الله عليه وسلم - وخرجت تقود

الجيش ...

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٨٠/١٤) ، منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٤/

٣٠٨) .

إحداهما : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بدأ بها مع حداثة سنّها ، وأمر أن تستشير أبويها فاخترت الله ورسوله قبل استشارتهما^(١) ، فاستنّ بها سائر أزواجه ، فسعدت بفضل المبادرة بمثل هذه المنقبة الجليلة ، والله يقول : ﴿سَاهِبُوا إِلَيْكَ مَغْفِرَةً مِنْ رَبِّكَ﴾^(٢) ، وقال : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكَ مَنْ أَمَرَ مِنْ قَبْلِ الْقَتْلِ﴾^(٣) ، وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « مَنْ سَلَ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً حَسَنَةً »^(٤) فدل الكتاب والسنة على

(١) هذا معنى حديث ورد عند البخاري في صحيحه ، كتاب التفسير ، سورة

الأحزاب باب ﴿كُلُّكُمْ رُؤُوسٌ لِلَّذِينَ فِيكُمْ﴾ الآية (٤٠٠/٨) من طريق ابن

شهاب قال : أخبرني أبو سلمة بن عبدالرحمن ، أن عائشة زوج النبي - صلى الله

عليه وسلم - قالت : « لا أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بتخيير

أزواجه بدأ بي .. الحديث .

ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الطلاق ، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا

بالتية (١٨٥/٤) من طريق ابن شهاب ، به ، ونحو رواية البخاري .

(٢) سورة الحديد : آية (٢١) .

(٣) سورة الحديد : آية (١٠) .

(٤) هذا جزء من حديث ورد عند مسلم في صحيحه ، كتاب العلم ، باب من سنّ

في الإسلام سنة حسنة (٢١/٨) من طريق عبدالرحمن بن هلال العسبي ، عن جرير

بن عبدالله قال : جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

عليهم الصوف ، فرأى سوء حالهم قد أصابتهم حاجة ، فحث الناس على

الصدقة ... فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من سنّ في الإسلام

سنة حسنة فعمل بها بعلمه كتب له مثل أجر من عمل .. الحديث .

ورواه أيضاً في كتاب الزكاة من صحيحه ، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر (٣/

٨٦) من طريق عون بن أبي جحيفة ، عن المنذر بن جرير ، عن أبيه قال : كنا عند النبي

- صلى الله عليه وسلم - في صدر النهار ، قال : ففجأه قوم حفاة عراة ، فجثوا

النهار والمساء ... فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من سنّ في الإسلام

سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها .. الحديث .

وقوله : ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ﴾ . [٣٢]
 دليل على أن على المرأة احتراز من كل ما دعا إلى شهوتها ، و الفتنة عليها^(١) .

قوله ﴿ وَفَرَّقَ فِي يُؤْتِكَنَّ ﴾ . [٣٣]

= قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « كُتِلَ من الرجال كثير ، ولم يكمل من النساء غير مريم بنت عمران ، وآسية امرأة فرعون ، ... » الحديث .
 قال النووي في شرحه لصحيح مسلم (١٩٨/١٥) : « قال القاضي : هذا الحديث يستدل به من يقول بنبوة النساء ، ونبوة آسية ومريم ، والجمهور على أنهما ليستا نبيتين بل هما صديقتان ووليّتان من أولياء الله تعالى . ولقطة الكمال تطلق على تمام الشيء وتأنيه في بابه ، والمراد هنا التناهي في جميع الفضائل ، وخصال البر والتقوى . قال القاضي : فإن قلنا : هما نبيان فلا شك أن غيرهما لا يلحق بهما ، وإن قلنا : وليّتان ، لم يستع أن يشاركهما من هذه الأمة غيرهما » .
 وقال ابن جرير بنحو قول المؤلف ، وكذا ابن عطية .

تفسير ابن جرير (٣/٢٢) ، النكت والعيون للماوردي (٣٢١/٣) ، المحرر الوجيز لابن عطية (٥٦/١٢) ، الجامع لأحكام القرآن ، سورة آل عمران (٨٢/٤) ، مجموع فتاوى ابن تيمية (٣١٧/٤) ، (١٦١/١١) ، فتح الباري لابن حجر ، كتاب مناقب الأنصار ، باب تزويج النبي - صلى الله عليه وسلم - خديجة وفضلها - رضي الله عنها - (١٠٠/٧) ، كتاب أحاديث الأنبياء ، باب ﴿ وَرَبِّكَ فَآتَاكَ إِلَهًا كَبِيرًا ﴾ - آية (٤٢) - (٣٤٠/٦) .

(١) ما ذكره المؤلف هو ما يفهم من تفسير الآية ، حيث أشار عدد كبير من المفسرين في تفسيرهم للآية أن قوله تعالى : ﴿ تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ ﴾ هو إلانة القول أمام الرجال بحيث يكون وسيلة لأهل الرب والفساد من الفسقة . وكلام المؤلف يندرج تحت قاعدة سد الذرائع .

تفسير ابن جرير (٣/٢٢) ، أحكام القرآن للبخاري (٣٥٩/٣) ، المحتب في تبين شواذ القراءات لابن جني (١٨٠/٢) ، النكت والعيون للماوردي (٣٢٢/٣) ، أحكام القرآن للكيهراشي (٣٤٧/٤) ، أحكام القرآن لابن العربي المالكي (١٥٢٣/٣) ، تفسير الكرمي الرحمن لابن سعد (١٠٦/٦) .

أوجب لها ما أوجب باختيارها ، وكان الله لا محالة عالماً بأنها ستسير مسيرها فلم ينزل فيها وحياً على رسوله - صلى الله عليه وسلم - يحيط درجتها ، هذا مع ما أنزل فيها في سورة النور من الآيات ، وأنها زوجة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الجنة ، نازلة في الدرجة التي ينزلها معه . إذ محال أن يكون هو في درجة وأزواجه دونه وإن كان له فضل كرامات من الله [١٣٩/أ] مشتهرة معهن^(١) .

واخذوا فيه من جهة الفقه دليلاً^(٢) على أن الرجل إذا خيّر امرأته ، فاختارته لم يكن ذلك طلاقاً . وقد لخصناه في كتاب الطلاق من شرح النصوص ، فاغنى عن إعادته في هذا الموضع^(٣) .

قوله : ﴿ يَنْسَأَ الَّذِي لَسَأَهُ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنَّ أَقْبَلَ ﴾ . [٣٢]

والله أعلم - نساء زمانين ؛ لأنهن لا يكن أفضل من مريم بنت عمران ، فإن مريم إن لم تكن فوقهن فلا تكون دونهن^(٤) .

(١) قال ابن القيم في حادي الأرواح ص (٢٩٧) : « كما أن زوجات النبي - صلى الله عليه وسلم - معه في الجنة تبعاً وإن لم يبلغوا تلك الدرجة بأعمالهن » .

المحل لابن حزم الظاهري (٤٤/١) ، (١٩٩/٧) .

(٢) كتبت في الأصل (دليل) .

(٣) ذكر ابن حجر في الفتح (٣٢٢/٩) أن من خيّر زوجته فاختارته لا يقع عليه بذلك طلاق .

وعزا هذا القول إلى عائشة - رضي الله عنها - والجمهور من الصحابة والتابعين ، وفقهاء الأمصار .

أحكام القرآن للبخاري (٣٥٧/٣) ، المحلى لابن حزم الظاهري (١١٦/١٠) ، أحكام القرآن لابن العربي المالكي (١٥١٨/٣) ، المغني لابن قدامة الحنبلي (١٤٢/٧) ، شرح النووي لصحيح مسلم (٧٩/١٠) ، زاد المعاد لابن القيم (٢٨٥/٥) .

(٤) روى مسلم في صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل خديجة (٧/١٣٢) من طريق شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي موسى قال : =

حجة في لزوم المرأة بيتها ، وترك البراح عنه فيما لا يعينها^(١) .

الاختلاف .

واختلفوا في : ﴿ وَلَا تَزَوَّجَنَّكَ يَتِيمُ الْجَهْلِيَّةِ الْأُولَى ﴾ [٣٣]

فمنهم من قال : هو النياحة .^(٢)

ومنهم من قال : هي المشية بالتكسير والتغنج .^(٣)

كانت نساء الجاهلية يمشين كذلك فنهى أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - عنها ، وهذا أشبه . والله أعلم^(٤) .

(١) قال الجصاص في أحكام القرآن (٣/٣٦٠) : « وفيه الدلالة على أن النساء مأمورات بلزوم البيوت ، منهيات عن الخروج » .

ويذكر بعض المفسرين خبراً عن سودة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قيل لها : لم لا تخرجين كما تخرج أخواتك ؟ فقالت : والله لقد حججت واعتبرت ثم أمرني الله تعالى أن أقر في بيتي ، فوالله ما أخرج من بيتي . فما خرجت حتى أخرجوا جنازتها . وعزا هذا الأمر السيوطي في الدر المنثور إلى عبد بن حديد ، وابن المنذر .

تفسير ابن كثير (٣/٤٨٢) ، الدر المنثور للسيوطي (٥/١٩٦) .

(٢) هذا القول لم أقف على قائله .

الدر المنثور للسيوطي (٥/١٩٧) .

(٣) قاله قتادة .

ومن قال به من التأخرين الكياهراسي .

أحكام القرآن للجصاص (٣/٣٦٠) ، النكت والميون للماوردي (٣/٣٢٢) ، أحكام القرآن للكيهاهراسي (٤/٣٤٨) ، تفسير ابن كثير (٣/٤٨٢) .

(٤) قال الجصاص في أحكام القرآن (٣/٣٦٠) : « فهذه الأمور كلها مما أدب الله به نساء النبي - صلى الله عليه وسلم - صيانة لهن ، وسائر نساء المؤمنين مرادات . زاد المسير لابن الجوزي (٦/٣٧٩) ، الجامع لأحكام القرآن (١٤/١٨٠) ، تفسير ابن كثير (٣/٤٨٢) ، تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام القرآن لابن سعدي (٦/١٠٧) .

قوله : ﴿ إِنَّكَ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ .

[٣٣]

دليل على أن أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - كلهن داخلات في

أهل البيت^(١) .

ذكر النكاح بلا شهود .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا ﴾ [٣٧]

(١) لعل المؤلف يشير إلى الرد على من طعن في عائشة بنت أبي بكر الصديق ، رضي الله عنها .

وذكر الماوردي في النكت والميون (٣/٣٢٣) ثلاثة أقوال للمعلماء في معنى ﴿ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ في الآية .

الأول : أنه عنى عائلاً وفاطمة والحسن والحسين - رضي الله عنهم - وعزاه إلى أبي سعيد الخدري ، وأنس بن مالك ، وعائشة ، وأم سلمة ، رضي الله عنهم .

الثاني : أنه عنى أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - خاصة . وعزا هذا القول إلى ابن عباس وعكرمة .

الثالث : أنها في الأهل والأزواج .

وعزاه إلى الضحاك . ويرى ابن كثير في تفسيره (٣/٤٨٣) أن هذه الآية نص على أن أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - من أهل بيته في هذا الموضع ، لأنهن سبب نزول الآية . وسبب النزول داخل فيه قولاً واحداً ، إما وحده على قول ، أو مع غيره على الصحيح .

وقد سبق ابن كثير إلى هذا القول ابن عطية في المحرر ، والقرطبي ، وابن تيمية ووافقه الباقعي .

تفسير ابن جرير (٢/٥٠٢) ، إعراب القرآن للنحاس (٢/٦٣٥) ، أحكام القرآن للجصاص (٣/٣٦٠) ، عارضة الأخوذي لابن العربي المالكي (١٣/١٢٤) ، أحكام القرآن لابن العربي المالكي (٣/١٥٢٦) ، المحرر الوجيز (١٢/٢٢٧) ، زاد المسير لابن الجوزي (٦/٣٨٢) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/١٨٢) ، مجموع الرسائل الكبرى لابن تيمية ، تفسير المودتين (٢/١٩٨) ، نظم الدرر للبقاعي (١٥/٣٤٦) ، تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام القرآن (٦/١٠٧) .

المتنبي .

قوله : ﴿لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَاجٌّ فِي أَنْوَاعِ أَنْصَابِهِمْ إِذَا قُتِلُوا﴾^(١) . [٣٧]

دليل على أن الحلائل يحرمن إذا كُنَّ تحت أبناء الأصحاب وأن المتنبي^(٢) - وإن سمي ابنًا - ففساؤه جلّ لمبنيه ، وفي هذا تأكيد لما قلناه في سورة النساء من أن حليلة السبط حرام على الجد^(٣) ، لأنه ابنه

= وأما أنا فزوجني رب العرش تبارك وتعالى .

وورد في صحيح البخاري ، كتاب التوحيد ، باب ﴿وَكَلَّاتُ مَرْثَسُهُ عَلَى آلَاءِ﴾ ، و﴿هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾^(١٣/٣٤٧) من طريق حماد بن زيد ، عن ثابت ، عن أنس قال : جاء زيد بن حارثة يشكو ، فجعل النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : « اتق الله وأمسك عليك زوجك . . . » قال : فكانت زينت تفخر على أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - تقول : زوجكن أهاليكن ، وزوجني الله من فوق سبع سموات .

فتح الباري لابن حجر ، كتاب التفسير ، سورة الأحزاب ، باب ﴿وَتَحَنَّنَ فِي تَقْيِيدِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِي﴾ الآية^(٨/٤٠٢) .

(١) ﴿يَتَنَبَّهَنَّ وَكَفَّرَ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَقْفُولًا﴾ .

(٢) متكررة .

(٣) جاء في اللوحة رقم (٢١/٢) ، قوله في تفسيره حلائل أبنائكم : قوله : ﴿وَكَلَّاتُ أَيْتَابِكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ بِهِ فَيُزَعَمُونَ أَنَّ حَلِيلَةَ السُّبُطِ حَلَالٌ لِلْجَدِّ ، لاشتراط الله - جل وتعالى - ولد الصلب . وذلك غلط إنما نزلت هذه الآية فيما بلغنا حيث أنكر المشركون تزويج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - امرأة زيد بن حارثة ، وكان قد تبناه فكان زيد يدعى زيد بن محمد ، فقالوا : كيف يتزوج بحليلة ابنه ، ويؤرم أن الله حرم على المسلمين حلائل الأبناء فنزلت : ﴿وَكَلَّاتُ أَيْتَابِكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ بِهِ﴾ ، ونزلت : ﴿وَمَا جَعَلْ أَيْمَانَكُمْ أَيْمَانَكُمْ﴾ ، ونزلت : ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَكَانَتِ الْأَيْمَانُ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ .

فإن قيل : فكيف يجوز أن يكون النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن حلائل الأبناء قبل أن ينزل الله هذه الآية في تحريمهن معهن وحرم معهن ؟ =

دليل على أن النكاح إذا عقده الولي بلا شهود واقع عند الله ، وحلال الوطء به قبل الإشهاد ، لأن المراد في شهود النكاح الاحتراز من الحد عند التجاحد ، لا أنه باطل عند الله^(١) .

ألا ترى أن الله - جل جلاله - زوج زينب من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بلا شهود من البشر ، ولا ذكر أنه يشهد^(٢) ملائكته^(٣) .

وفيه دليل على أن أولياء النساء وكلاء الله في تزويجهن ، لأنهن إماءه فإذا ولي الإنكاح هو - جل وعز - لم يكن لوكلائه معه ولاية . ألا ترى أن زينب لم يزوجهما أولياؤها من المخلوقين ، وكانت تفخر بذلك على أزواج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتقول : « زوجكن أولياؤكن ، وزوجني رب العرش »^(٤) .

(١) اختلف الفقهاء في حكم الإشهاد : فالشهور عن أحمد لا ينعقد النكاح إلا بشاهدين . وهو قول الشافعي ، وأصحاب الرأي . وتعليهم لهذا القول : الاحتياط حتى لا يضيع نسب الولد . وعن أحمد أنه يصح بغير شهود . وهو قول ابن المنذر ، والزهري ، ومالك ، واشترطوا إعلانه .

وعند ابن حزم الظاهري : لا يتم النكاح إلا بإشهاد عدلين فصاعداً ، أو بإعلان عام فإن استسكن الشاهدان لم يضر ذلك شيئاً .

الإشراف لابن المنذر (٤/٤٥-٤٧) ، المحلى لابن حزم (٩/٤٦٥) ، المهذب للشيрази (٢/٤٠) ، الإفضال لابن هبيرة (٢/١١٥) ، بداية المجتهد لابن رشد (٢/٢٠) ، المغني لابن قدامة المقدسي (٦/٤٥٠) ، روضة الطالبين للنووي (٧/٤٥٠) .

(٢) كتبت في الأصل : (شاهد) .

(٣) قال ابن قدامة في المغني (٦/٤٥١) : « فاما نكاح النبي - صلى الله عليه وسلم - بغير ولي ، وبغير شهود فمن خصائصه في النكاح ، فلا يلحق به غيره » . وقد وافق ابن قدامة النووي في الروضة (٧/٩) .

(٤) ذكر الماوردي في النكت والعيون (٣/٣٢٧) عن قتادة قوله : فكانت تفخر على نساء النبي - صلى الله عليه وسلم - تقول : « أتئن زوجكن أبائكن ، =

لَكُمْ^(١) عندهم يذهبون به إلى أنه عنى نساء قومه ، لأنه أبوهن ، لا بناته .

كرامة المؤمن .

وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَبِيرًا * وَسَيُجَنَّبُكُمْ * وَيَسِيلَا * هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [٤١-٤٣] .

دليل على كرامة المؤمنين على الله^(٢) ، أنه حيث أشركهم في صلاته على نبيه - صلى الله عليه وسلم - ثم خص نبيه - صلى الله عليه وسلم -

وهو آية لهم * وعزا هذه القراءة إلى ابن مسعود .

وقال ابن كثير في تفسيره (٤٦٨/٣) : « وقد روي عن أبي بن كعب ، وابن عباس - رضي الله عنهما - أنهما قرآ : ﴿الَّذِي أَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْقُلُوبِ وَالْأَعْيُنِ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ . وردى نحو هذا عن معاوية ، و مجاهد ، وعكرمة ، والحسن ، وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي حكاة البيهقي وغيره . معاني القرآن للقراء (٣٣٥/٢) ، تفسير ابن جرير (٧٦/٢١) ، زاد المسير لابن الجوزي (٣٥٣/٦) .

(١) سورة هود : آية (٧٨) .

للمفسرين قولان في الآية :

قال ابن جرير في تفسيره (٥١/١٢) : « يعني نساء أمته . فانكحوا من فهن أظهر لكم » .

والقول الآخر : أنهن بناته لصلبه .

التكت والميون للماوردي (٢٢٦/٢) ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٧/٣٥٩) ، زاد المسير لابن الجوزي (١٣٧/٤) .

(٢) ما ذكره المؤلف هو قول سفيان . حكاة الماوردي في التكت والعيون (٣٣٠/٣) . قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٩٨/١٤) : « وهذه نعمة من الله على هذه الأمة من أكبر النعم ، ودليل على فضيلتها على سائر الأمم » . تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (٤٦٠) ، تفسير ابن كثير (٤٩٥/٣) .

وإن كان منقطاً بدرجة ، لأن معنى قوله : ﴿الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾^(١) من ولّدقوه لا من تبينموه . والله أعلم .

ذكر أن كل نبي أبو قومه .

قوله تعالى : ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [٤٠] .

أي لم يلد زيدا حيث يتباه ، فيكون أباه بالنسب^(٢) [١٣٩/ب] لأنه ليس له حظ في أبوته التي هي لساائر المؤمنين ، فإن كل نبي أبو قومه .

وكان ابن عباس وغيره يقرأ : ﴿الَّذِي أَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنَ أَنْفُسِهِمْ وَالْأَرْوَاحِ وَأَمْثَلَهُمْ وَهُوَ أَبُو لَهُمْ﴾^(٣) . وكذا تأويل قوله : ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ مِنْكُمْ﴾ .

قيل : قد يجوز أن تكون نزلت : ﴿وَعَلَيْكُمْ أَنْتَ وَالَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ . فلما قال مشركوا مكة ما قالوا في تزويجه امرأة زيد نزل هذا الحرف فخص إليه [لعل المؤلف يريد قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾] كما كان نزل : ﴿لَا يَتَّبِعُوا الْأَمْرَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عِزَّ أَوْلَى الْقَرَبِ وَالْكَيْدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ، فلما جاء ابن مكنوم وشكى عجزه عن الجهاد نزل : ﴿عِزَّ أَوْلَى الْقَرَبِ﴾ فالحق به . والله أعلم . وقد دللنا على أن اسم الولد لا يسقط عن الأسباب وإن سفلوا في سورة البقرة ، واحتجنا بقوله : ﴿يَتَّبِعُوا الْأَمْرَ أَكْثَرًا﴾ ، وقوله في غيرها : ﴿يَتَّبِعُوا عَادِمًا﴾ ، فإذا كان الابن مولوداً فأبواه أباء الجد لأشك فيه .

تفسير ابن جرير ، تفسير سورة النساء الآية (٢٣) (٢٢٣/٤) ، أحكام القرآن للخصاص (١٢٩/٢) ، أحكام القرآن للكهاسي (٢٤٧/٢) ، أحكام القرآن لابن العربي المالكي (٣٧٩/١) .

(١) سورة النساء آية : (٢٣) .

(٢) وينحو قول المؤلف قال : أبو جعفر النحاس ، والماوردي وغيرهما .

تفسير ابن جرير (١٢/٢٢) ، إعراب القرآن للنحاس (٦٣٨/٢) ، التكت والعيون للماوردي (٣٢٩/٣) ، المحرر الوجيز لابن عطية (٧٥/١٢) .

(٣) سورة الأحزاب : آية (٦) .

ذكر ابن خالويه في كتابه القراءات الشاذة ص (١١٩) : ﴿الَّذِي أَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنَ أَنْفُسِهِمْ﴾

ومنهم من قال : هم آل علي ، وآل عباس ، وآل جعفر ^(١) .

= قضاء مرو .

روى عن الزهري ، ومقاتل ، وأبان بن أبي عياش وغيرهم ، وروى عنه محمد بن معاوية ، وعبد الرحمن بن علقمة المروزي ، وشعبة وغيرهم . مات سنة (١٧٣ هـ) . قال عنه أحمد : كان أبو عصمة يروي أحاديث مناكير ، ولم يكن في الحديث بذلك ، وقال البخاري : « ذاهب الحديث جدا » وقال أبو زرعة : « ضعيف الحديث » ، وقال ابن حبان : « وكان ممن يقلب الأسانيد ، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأئيات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » وقال ابن عدي : « وعامة ما يرويه لا يتابع عليه ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه » .

التاريخ الكبير للبخاري ، الجزء الرابع ، القسم الثاني ص (١١١) ، الضعفاء الكبير للعقيلي (٣٠٤/٤) ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، الجزء الرابع ، القسم الأول ص (٤٨٤) ، المجروحون لابن حبان (٤٨/٣) ، الكامل لابن عدي (٢٥٥/٧) ، تهذيب التهذيب (٤٨٦/١٠) .

الحكم على الحديث :

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٦٩/١٠) : « رواه الطبراني في الصغير والأوسط ، وفيه نوح ابن أبي مريم وهو ضعيف » .
وقال ابن حجر في الفتح (١٣٦/١١) : « أخرجه الطبراني ، ولكن سنده واو جدا » ونقل العجلوني عن السيوطي في كتابه كشف الخفاء (١٧/١) : « لا أعرفه ، وقال في الأصل : رواه الديلمي ، وتقام بأسانيد ضعيفة » .

(١) روى النسائي في سننه ، كتاب قسم الفقه (١٣٠/٧) من طريق ابن شهاب قال : أخبر سعيد بن المسيب أن جبير بن مطعم حدثه أنه جاء هو وعثمان بن عفان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يكلمانه فيما قَسَمَ من خُسٍّ خُيِّنَ بين بني هاشم وبني المطلب بن عبد مناف ، فقالا : يا رسول الله ، قسمت لإخواننا بني عبد المطلب بن عبد مناف ولم تمننا شيئا ، وقرابتنا مثل قرابتهم . فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إنما أرى هاشما والمطلب شيئا واحدا » .
قال النووي في شرحه لصحيح مسلم (١٢٤/٤) : « واختلف العلماء في آل النبي - صلى الله عليه وسلم - على أقوال :
أظهرها وهو اختيار الأزهري وغيره من المحققين أنهم جميع الأمة .
والثاني : بنو هاشم وبني المطلب .
والثالث : أهل بيته - صلى الله عليه وسلم - وذريته . والله أعلم » .

=

بأن أمر المؤمنين بالصلاة عليه ^(١) ، ولم يأمر بعضهم بالصلاة على بعض ، وجعله في تشهد الصلاة على لسان رسوله - صلى الله عليه وسلم - وضمه إليها آله ^(٢) .

فاختلف الناس في آله :

فمنهم من قال : آله كل تقي من أمته . وفيه حديث مرفوع ^(٣) .

(١) قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَلَكَ يَكُونُ عَلَى النَّبِيِّ نَبَاتًا أَلَا تَرَى أَنَّ صَلَاتَهُ عَلَيْهِ ... ﴾ آية (٥٦) من السورة نفسها .

(٢) روى البخاري في صحيحه ، كتاب التفسير ، تفسير سورة الأحزاب ، باب ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَلَكَ يَكُونُ عَلَى النَّبِيِّ نَبَاتًا ... ﴾ الآية (٤٠٩/٨) من طريق الحكم ، عن ابن أبي ليلى ، عن كعب بن عجرة - رضي الله عنه : قيل : يا رسول الله ، أما السلام عليك فقد عرفناه ، فكيف الصلاة عليك ؟ قال : قولوا : « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ... » الحديث .

ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد التشهد (١٦/١) من طريق الحكم ، قال ابن أبي ليلى قال : لقيني كعب بن عجرة فقال : ألا أهدي لك هدية ، خرج علينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ... الحديث بمثل رواية البخاري .

(٣) روى الطبراني في معجمه الصغير (الروض الداني) (١٩٩/١) من طريق نعيم بن حاد : حدثنا نوح بن أبي مريم ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن أنس بن مالك قال : سئل النبي - صلى الله عليه وسلم - من آل محمد ؟ فقال : « كل تقي » ، وقال : وتلا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ﴿ إِنَّ أَوْلَىٰ لَهُ إِلَّا الْفُتُونُ ﴾ آية (٣٤) من سورة الأنفال .

قال الطبراني : « لم يروه عن يحيى بن سعيد إلا نوح ، تفرد به نعيم » .
وقال السيوطي في الدر المنثور (٨٣/٣) : « وأخرج ابن مردويه ، والطبراني ، والبيهقي في سننه عن أنس رضي الله عنه قال : « سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ... » الحديث .

وعنه ابن قدامة في المغني (٥٤٤/١) إلى تمام في فوائده .
ورواه ابن عدي في الكامل (٢٥٥٥/٧) عند ترجمته لنوح من طريق نعيم ، به .
ترجمة نوح بن أبي مريم :

نوح بن أبي مريم يزيد بن جمونة ، أبو عصمة الجامع ، من أهل مرو ، وكان على =

ذكر الطلاق قبل النكاح .

وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ [٤٩]

دليل على أن لا طلاق قبل نكاح ، وأن من طلق قبل النكاح فليس يطلق . وهذا إذا قال لها : إذا تزوجتك فأنت طالق^(١) . ولو كان قال لها : إذا تزوجتك فدخلت دار زيد فأنت طالق ، طلقت إذا

= (٣٠٥/١١) من طريق أبي نعيم ، ثنا سفيان ، عن عثمان بن حكيم ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .

وعزاه ابن حجر في الفتح (٤١٠/٨) إلى إسماعيل بن إسحاق في كتابه أحكام القرآن . وقال أيضا ابن حجر (١٤٥/١١) : « وقد ثبت عن ابن عباس اختصاص ذلك بالنبي - صلى الله عليه وسلم - أخرجه ابن أبي شيبة ، من طريق عثمان بن حكيم ، عن عكرمة ، عنه » .

الحكم على هذا الأثر : قال الهيثمي في المجمع (١٦٧/١٠) : « رواه الطبراني موقوفاً ، ورجاله رجال الصحيح » .

وقال ابن حجر في الفتح (٤١١/٨) : « عن ابن عباس إسناده صحيح . وعزاه روايته إلى إسماعيل بن إسحاق في كتابه أحكام القرآن » .

(١) قال الشيرازي في المذهب (٧٢/٢) : « وإن قال : إذا تزوجت امرأة فهي طالق ، لم يصح » .

وقال ابن حزم الظاهري في المحلى (٢٠٥/١٠) : « ومن قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، أو قال : فهي طالق ثلاثاً . فكل ذلك باطل ، وله أن يتزوجها ولا تكون طالقاً » .

وعزاه القول إلى الشافعي وأحد أصحاب الحديث . ومذهب أبي حنيفة كما حكاه المصنفون في أحكام القرآن (٣٦٢/٣) أن الطلاق يقع استدلالاً بظاهر الآية .

ومذهب مالك موافق لمذهب أبي حنيفة . أحكام القرآن لابن العربي المالكي ، تفسير سورة التوبة (٩٧٦/٢) ، المحرر الوجيز لابن عطية (٨٣/١٢) .

وفي ذلك إباحة الصلاة على كل مؤمن ، وأنه ليس يضيق على من صلى عليه إذا ذكره ؛ لأنه وإن لم يكن مأموراً به كما أمر في النبي - صلى الله عليه وسلم - فلم يفعل منكراً . بل فعل ما نزل به القرآن^(١) . ولعل حديث ابن عباس : « لا ينبغي الصلاة من أحد على إلا على النبي - صلى الله عليه وسلم - »^(٢) وهم من الراوي .

= قلت : ولعل معنى آله يختلف معناها على حسب الموضع الذي وردت فيه . ففي الصلاة يراد بها كل مؤمن تقي ، وفي آية سورة الأحزاب زوجاته والحسن وأمههم فاطمة وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - وفي الفداء والغنيمة والصدقة بنو هاشم وبنو المطلب . والله أعلم .

الشفة للقاضي عياض (٤٧/٢) ، عارضة الأخوذي لابن العربي المالكي (٢٧٠/٤) ، المغني لابن قدامة (٥٤٤/١) ، الفروع لابن مفلح الحلي ٧٦٣ هـ ، (٤٤٤/١) ، فتح الباري (١٣٦/١١) .

(١) حكم الصلاة على غير الأنبياء انفراداً : ذكر ابن كثير في تفسيره (٥١٦/٣) قولين للعلماء :

الأول : الجواز ، واستدل من قال هذا بقوله تعالى : ﴿مَنْ أَدَّى إِلَى يَمِينِهِمْ وَكَفَّتْهُمْ...﴾ آية (٤٣) من سورة الأحزاب - ويقول : ﴿أَتَيْتُكَ عَلَيْهِمْ صَوْتٌ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ آية (١٥٧) من سورة البقرة .

الثاني : المنع ، وقال الجمهور من العلماء ، لأن هذا قد صار شعاراً للأنبياء إذا ذكروا فلا يلحق بهم غيرهم .

ويرى ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤٩٦/٤) أن الصلاة على غير الأنبياء انفراداً جائزة بشرط أن لا يكون علماً على هذا الإنسان ، أو متكررة مع ذكر اسم هذا الإنسان ، واستدل بقول علي بن أبي طالب : « اللهم صل على عمر » .

وقال ابن كثير (٥١٦/٣) : « وأما الصلاة على غير الأنبياء فإن كانت على سبيل التبعية كما تقدم في الحديث : « اللهم صل على محمد وآله وأزواجه وذريته فهذا جائز بالإجماع » .

الشفة للقاضي عياض (٨٠/٢) ، عارضة الأخوذي لابن العربي المالكي (٢٧١/٤) ، شرح النووي لصحيح مسلم (١٢٧/٤) ، مجموع فتاوى ابن تيمية (٤٢٠/٤) ، بدائع الفوائد لابن القيم (٢٦/١) ، الفروع لابن مفلح الحلي (٤٤٤/١) ، فتح الباري لابن حجر ، كتاب التفسير ، تفسير سورة الأحزاب (٤١٠/٨) ، كتاب الدعوات ، باب هل يصل على غير النبي - صلى الله عليه وسلم - (١٤٥/١١) ، (١٤٦-١٤٥) .

(٢) قول ابن عباس رواه الطبراني في معجمه الكبير ، مسند عبدالله بن عباس =

ذكر التمة .

وقوله : ﴿ فَتَمُوتُنَّ ﴾ [٤٩]

منسوخة بآية البقرة^(١) ، ومقتصر بها إذا طلقت على نصف الصداق دون التمة ، وكذا قال ابن عمر ، وابن عباس ، وسعيد بن المسيب^(٢) .

= وقال ابن كثير في تفسيره (٤٩٨/٣) : « هذا أمر جميع عليه بين العلماء أن المرأة إذا طلقت قبل الدخول لا غنة عليها ، فتذهب فتتزوج في فورها من شاءت ، ولا يستثنى من هذا إلا التوفى عنها زوجها فإنها تعتد أربعة أشهر وعشراً وإن لم يكن دخل بها بالإجماع أيضاً » .

الإشراف لابن النذر (١٦٣/٤) ، المحرر الوجيز لابن عطية (٨٥/١٢) .

(١) الآية هي قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ تَلْزِمُونَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَتَزَوَّجُوا وَكَدْ تَزَوَّجْتُمْ كَذَلِكَ قُرَيْشٌ يَفْضَحُونَ مَا يَرْتَضُونَ ﴾ آية (٢٣٧) .

(٢) حكى ابن عطية في المحرر الوجيز (٨٤/١٢) عن سعيد بن المسيب قوله : « بل التمة كانت لجميعهن بهذه الآية - يعني آية سورة الأحزاب - ثم نسخت آية البقرة بالنصف لمن فرض لها ما تضمنته هذه الآية من التمة » .

وقال ابن الجوزي في زاد المسير (٤٠٢/٦) : « وكان سعيد وقناة يقولان : هذه الآية منسوخة بقوله : ﴿ فَتَمُوتُنَّ مَا يَرْتَضُونَ ﴾ » .

واعترض ابن حزم في المحل (٢٤٥/١٠) على دعوى النسخ ، وأن النسخ لا يثبت على إبطال حكم آية منزلة إلا بخبر ثابت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

وروجه ابن العربي قول سعيد بن المسيب على أنه حمل المطلق على القيد .

الناسخ والنسخ في القرآن الكريم لابن العربي المالكي (٩٩/٢) ، نواسخ القرآن لابن الجوزي ص (٤٢٩) ، زاد المسير لابن الجوزي (٢٨٠/١) .

اختلاف العلماء في التمة :

فبعد أي حنية وصاحبه - قاله الجصاص - التمة واجبة للتي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهراً .

وعند مالك : لا يجبر أحد على التمة ، سُمي لها أو لم يسم لها ، دخل بها أو لم يدخل . وإنما هي عما ينبغي أن يفعله ولا يجبر عليه .

وعند الشافعي : التمة واجبة لكل مطلقة ، ولكل زوجة إذا كان الفرق من قبله أو يتم به إلا التي سُمي لها وطلق قبل الدخول .

وعن أحمد في رواية مثل ملهه أبي حنيفة ، قاله ابن الجوزي .

=

تزوجها بدخول دار زيد ، لأن الطلاق حينئذ واقع بعد النكاح بصفة عقدتها على نفسه ، فوقعت الصفة والمرأة في ملكه .

فأكثر ما فيه أنه وصف صفة مجهولة الوقت ، وهكذا تكون يمين بصفة ، ولا فرق عندي بين من يتدنى بهذه اليمين والمرأة في ملكه^(١) ، وبين من يتد بها^(٢) وليست له بملك العقد ، اليمين على صفة يقع الطلاق بها لا على الطلاق نفسه ، وقد يجوز أن يكون كلاهما سواء فلا يقع بواحد منهما طلاق ، والله أعلم كيف هو .

ذكر العدة .

قوله : ﴿ ثُمَّ تَلْتَمِزُونَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَتَزَوَّجُوا فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ [٤٩]

دليل على أن للمطلق تحصيل المدخول بها إلى انقضاء عدتها ، لإضافة العدة إليهم ، فعدة المطلقات الآن على ثلاثة معاني ، تعبد واستبراء [١٤٠/أ] وحق المطلق في التحصيل . وعدة الوفاة بعد الدخول كذلك .

فإن كانت قبل الدخول خلا منها مُضي الاستبراء ، وبقي التعبد والتحصيل ، لئلا يلحق باليت عارٍ ربيبة إن حدثت^(٣) .

(١) فأكثر ما فيه أنه وصف صفة مجهولة الوقت ، وهكذا تكون يمين بصفة (قد شطب عليها ، والظاهر أنه بسبب تكرارها مرة ثانية .

(٢) أو تكون الكلمة (يتدنى بها) .

(٣) قال ابن حزم في المحل (٢٥٦/١٠) : « العدة ثلاث : إما من طلاق في نكاح وطئها فيه مرة في الدهر فأكثر ، وإما من وفاة سواء وطئها أو لم يطئها ، وأما سائر وجوه الفسخ والتي لم يطأها زوجها فلا عدة على واحدة منهن ، ولهن أن ينكحن ساعة الفسخ ، وساعة الطلاق » .

وقوله : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونُ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ . [٥٠]

نظير ما مضى في سورة النحل والعنكبوت من جواز الخروج من تمام قصة قبل الفراغ منها ، ثم الرجوع إلى إتمامها .

ألا ترى أنه بدأ القصة بـ ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ ^(١) إلى أن حال بين تمامها : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ ﴾ ثم رجع إلى مخاطبته فقال : ﴿ لِكَيْلَا يَكُونُ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ .

فريق بين النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وبين أمته في الموهوبة .

قوله : وكان بعض التابعين يذهب أن قوله : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ ﴾ . [٥٠]

فريق بين النبي - صلى الله عليه وسلم - وبين أمته في الموهوبة حلت له بغير ولي ولا صداق ، ولم تحل لأمته امرأة إلا بولي وصداق . وأحسبه فتادة ^(٢) .

= مذكور بعد الطلاق ، فالأظهر أن هذا التسريح ليس بطلاق ولكنه بيان أنه لا سبيل له عليها ، وأن عليه تخليتها من يده وحاله ، وبالله التوفيق . وهو قول ابن جرير في تفسيره ، ووافقه القاضي أبو يعلى من الحنابلة . نقله عنه ابن الجوزي في زاد المسير (٤٠٢/٦) . وقال ابن عطية في المحرر (٨٥/١٢) : « والسراح الجميل هو الطلاق ، يتعمه عشرة حسنة ، وكلمة طيبة دون أدنى » . تفسير ابن جرير (١٤/٢٢) ، النكت والميون للماوردي (٣٣٢/٣) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠٥/١٤) .

(١) آية (٥٠) من السورة نفسها .
(٢) نقل ابن جرير في تفسيره (١٦/٢٢) عن فتادة : « ليس لامرأة أن تهب نفسها =

وقوله : ﴿ وَسَرَّحُوهُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ . [٤٩]
يؤكد قول من قال : لا يكون السراح من أنفاظ التصريح ^(١) ، لأن الله قال : ﴿ وَسَرَّحُوهُمْ ﴾ بعدما أبانها الطلاق .

والتسريح في هذا الموضع إخراجها ، لا إيقاع الطلاق عليها ^(٢) .

= وعند ابن حزم الظاهري : أن التمة واجبة على المطلق ، سواء كانت آخر ثلاث طلقات ، وطئها أو لم يطأها ، فرض لها صداقتها ، أو لم يفرض لها شيئاً . وهو قول سعيد بن جبير ، وأبي العالية ، والحسن البصري ، وهو أحد قولي الشافعي . قاله ابن كثير .

تفسير ابن جرير (١٥/١٢) ، أحكام القرآن للجصاص (٤٢٨/١) ، المحلى لابن حزم الظاهري (٢٤٥/١٠) ، أحكام القرآن للكيهراسي (٢٩٣/١) ، أحكام القرآن لابن العربي المالكي (٢١٦/١) ، زاد المسير لابن الجوزي (٢٨٠/١) ، المغني لابن قدامة (٦/٧١٢) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠٥/١٤) ، مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٢/٣٦) ، تفسير ابن كثير (٢٨٨/١) .

(١) عند أبي حنيفة ومالك أن صريح الطلاق لفظ الطلاق وحده ، وما تصرف منه لا غير إلا أن مالكاً يوقع الطلاق به بغير نية ، لأن الكنايات الظاهرة لا تنفقر عنده إلى نية .

وعند الشافعي وأحمد أن صريح الطلاق ثلاثة أنفاظ : الطلاق ، والفرق ، والسراح وما تصرف منه .

وعند ابن حزم الظاهري لا يقع طلاق إلا بلفظ من أحد ثلاثة أنفاظ : إما الطلاق ، وإما السراح ، وإما الفرق مثل أن يقول أنت طالق أو أنت مسرحة ، أو قد فارتقت هذا كله : إذا نوى به الطلاق ، فإن قال في شيء من ذلك كله لم أنو الطلاق صدق في الفتيا ولم يصدق في القضاء في الطلاق وما تصرف منه وصدق في سائر ذلك في القضاء أيضاً .

أحكام القرآن للجصاص (٣٨٩/١) ، المحلى لابن حزم (١٨٥/١٠) ، أحكام القرآن للكيهراسي (٢٤٨/١) ، الإفساح لابن هبيرة (٣٤٩/٢) ، المغني لابن قدامة (٧/١٢١) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠٥/١٤) ، (١٣٣/٣) ، مجموع فتاوى ابن تيمية (٤٤٩/١٥) .

(٢) قال الجصاص في أحكام القرآن (٣٦٥/٣) : ﴿ وَسَرَّحُوهُمْ ﴾ بعد ذكر الطلاق قبل الدخول يشبه أن يكون المراد به إخراجها من بيته ، أو من حباله ، لأنه =

وقد يجوز أن يكون قوله : « ولا صداق » عنى أن الفروج لا تنوطاً بغير صداق إلا وطء النبي - صلى الله عليه وسلم - الموهوبة .

إباحة للنبي - صلى الله عليه وسلم - أن لا يقسم لنسائه .

قوله : ﴿ تَرَجَّى مَن نَّكَاهَ مِنْهُنَّ وَقَوَّحَ إِلَيْكَ مَن نَّكَاهَ وَمَن أَبْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَّكَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾ . [٥١]

كان الحسن وقادة يقولان : « هو إباحة للنبي - صلى الله عليه وسلم - أن لا يقسم لنسائه ، ويقولان في قوله : ﴿ ذَلِكَ أَذْكَ أَنْ تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَخْرُجَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا ءَاتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ ^(١) أي لا يجزن إذا علمن أنك

النِّكَاحُ . . . الآية (٢٣٦) من سورة البقرة .
وقال ابن قدامة في المغني (٧١٨/٧) : « إن النكاح يصح من غير تسمية صدق في قول عامة أهل العلم » .

اختلاف الفقهاء في مسألة : إذا طالبت المرأة بالهرم :
عند ابن حزم والحنابلة : « فإذا طلبت النكحة التي لم يفرض لها صدق قضى لها به ، فإن تراضت هي وزوجها بشيء يجوز تملكه فهو صدق لاصداق لها غيره ، فإن اختلف قضى لها عليه بصدق مثلها أحب هو أو هي ، أو كرهت هي أو هو » . المحلى لابن حزم (٤٦٦/٩) .

وقال ابن حجر في الفتح (١٨١/٩) : « وقد أجمعوا على أنه لا يجوز لأحد أن يطأ قرناً وحب له دون الرقة بغير صدق . . . فلو وقع عقد بغير ذكر صدق صح ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح . . . وقيل : بالمقد » .
المغني لابن قدامة (٧١٨/٧) ، الجامع لأحكام القرآن (٢١٠/١٤) ، روضة الطالبين (٧٨١/٧) ، بدائع الفوائد (٧٥/٤) .

(١) آية (٥١) من السورة نفسها .
نقل ابن جرير في تفسيره (٢٠/٢٢) عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَذْكَ أَنْ تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ ﴾ الآية : « إذا علمن أن هذا جاء من الله لرحمة كان أطيب لأنفسهن وأقل لحزنهن » .
ووافق المؤلف في عزو القول إلى الحسن ابن كثير فقط .

فإن كان كذلك فهو تأكيد لإبطال نكاح الثيب بغير ولي .
وأما قوله : « ولا صداق » . فقد قال به غيره أيضاً ^(١) .

وأكثر أهل العلم على أنه يتعقد بغير تسمية مهر . فإن توافقا قبل الدخول على شيء ، وإلا كان لها صدق مثلها بعد الدخول ، وفي القرآن دليل على جوازه وهو موضوع في كتاب الطلاق من شرح النصوص ^(٢) .

= لرجل بغير أمر ولي ولا مهر إلا للنبي - صلى الله عليه وسلم - كانت له خالصة من دون الناس » .
قال الجصاص في أحكام القرآن (٣٦٥/٣) : « قال أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد يصح النكاح بلفظ الهبة ولها ما سمي لها ، وإن لم يسم شيئاً فلها مهر مثلها . وذكر ابن القاسم عن مالك قال : الهبة لا تحمل لأحد بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - وإن كانت هبته إياها ليست على نكاح وإنما وهبها له ليحصنها أو ليكيفها فلا أرى بذلك بأساً » .

وقال الشافعي وأحمد : لا يصح النكاح بلفظ الهبة »
وقال ابن عطية في المحرر الوجيز (٩٠/١٢) : « فلا يجوز أن تهب المرأة نفسها لرجل ، وأجمع الناس على أن ذلك غير جائز ، إلا ما روي عن أبي حنيفة ، ومحمد بن الحسن ، وأبي يوسف أنهم قالوا : إذا وهبت وأشهد هو على نفسه بمهر فذلك جائز .

قال القاضي رحمه الله : فليس في قولهم إلا تجوز العبارة بلفظ الهبة ، وإلا فالأفعال التي اشترطوها هي أفعال النكاح بعينه » .
الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر (٦٥/٤) ، النكح والعيون للماوردي (٣/٣٣٣) ، أحكام القرآن للكيهانسي (٣٥١/٤) ، أحكام القرآن لابن العربي المالكي (٣/١٥٤٨) ، الإصباح لابن هبيرة (١٢٣/٢) ، زاد المسير لابن الجوزي (٤٠٥/٦) ، التفريد في إعراب القرآن المجيد (٤٦/٤) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/٢٠٨) ، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل (٩٨٦/٢) ، تفسير ابن كثير (٥٠٠) .

(١) منهم مجاهد ، وابن جرير ، والجصاص .
تفسير ابن جرير (١٦/٢٢) ، أحكام القرآن للجصاص (٣٦٦/٣) .
(٢) قال ابن رشد في بداية المجتهد (٣٠/٢) : « وأجمعوا على أن نكاح التفريض جائز ، وهو أن يعقد النكاح دون صدق لقوله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ

عباس ولا أدري ما وجه هذا من قولهما^(١)؟
 فقد أجمع المسلمون إلا ما حكينا عنه^(٢) ، واتفقت الروايات على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوج ميمونة تزويجاً ، إنما اختلفت في أنه تزوجها حلالاً أو محرماً^(٣) .

= إياها العباس بن عبد المطلب ، وكان يلي أمرها ، وهي أخت أم ولده ، أم الفضل بنت الحارث الهلالية لأبيها وأُمها ، وذلك سنة سبع في عمرة القضية .

توفيت سنة (٦١ هـ) في خلافة يزيد بن معاوية ، وهي آخر من مات من أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكره ابن سعد - وقال ابن عبد البر وابن حجر : إن سنة وفاتها إحدى وخمسون ، وقال ابن حجر : وهو الصحيح .

طبقات ابن سعد (٨/١٣٢) ، الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٩١٤) ، أسد الغابة لابن الأثير (٥/٥٥٠) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (١٢/٤٥٣) .

(١) رَوَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرَيْبٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَّهَا مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ . وَوَاتَّفَقَ قَتَادَةُ وَالزُّهْرِيُّ وَعُكْرَمَةُ .

وقد اعترض ابن كثير وابن حجر على الرواية عن ابن عباس بأنها منقطعة . وذكر ابن حجر في الفتح (٨/٤٠٤) أنه روي عنه أيضاً من وجه آخر مرسل ، وإسناده ضعيف .

تفسير ابن جرير (٢٢/١٧) ، أحكام القرآن للجصاص (٣/٣١٧) ، التكت والميون للماوردي (٣/٣٣٣) ، الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٩١٦) ، المحرر الوجيز لابن عطية (١٢/٨٩) ، أسد الغابة لابن الأثير (٥/٥٥١) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/٢٠٩) ، تفسير ابن كثير (٣/٥٠٠) .

(٢) كُتِبَتْ فِي الْأَصْلِ : (مَا حَكَيْ عَنْهُ) .

(٣) كُتِبَتْ فِي الْأَصْلِ : (أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا) .

زواج النبي - صلى الله عليه وسلم - من ميمونة - رضي الله عنها - :
 قال ابن عبد البر في التمهيد (٣/١٥١ - ١٦٠) : « والرواية أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تزوج ميمونة وهو حلال متواترة عن ميمونة بعينها . »

وهو قول سعيد بن المسيب ، وجهور علماء المدينة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يتكح ميمونة إلا وهو حلال ، قيل أن يجرم . وما أعلم أحداً من الصحابة روى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تكح ميمونة وهو محرم إلا عبد الله بن عباس ، ورواية من ذكرنا معارضة لروايته ، والقلب إلى رواية الجماعة أميل . »

وقد رجح هذا القول ابن حزم الظاهري ، وابن قدامة الحنبلي .
 وحديث ابن عباس الذي أشار إليه ابن عبد البر رواه البخاري في صحيحه ، =

تفعل ذلك بين برخصة الله لك فيهن . »

ومفارقة الحسن سائر القراء في كسر الألف في : ﴿ إِنَّ وَهَبْتَ ﴾ ،
 وفتحها لها^(١) .

كذلك - إن شاء الله - لا يكون ذلك في امرأة واحدة ، ولا ترجع :
 ﴿ تَزَيَّجَ مَنْ نِكَاهُ ﴾ على الموهوبات ، ويكون لغيرهن [ب/١٤٠] من أزواجه من غير القسم .

ولا أحسب قتادة قرأه إلا كذلك أيضاً ، لتابعته له في هذا المعنى ، بل قد روي عنه أن الموهوبة نزلت في ميمونة بنت الحارث^(٢) ، خالة ابن

= وذكر ابن جرير ، والجصاص ، والسيوطي في الدر المنثور عن الحسن قوله : « كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا خطب امرأة فليس لأحد أن يخطبها حتى يتزوجها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو يدعها ففي ذلك نزلت : ﴿ تَزَيَّجَ مَنْ نِكَاهُ ﴾ » .

معاني القرآن للفراء (٢/٣٤٦) ، أحكام القرآن للجصاص (٣/٣٦٧) ، التكت والميون للماوردي (٣/٣٣٣) ، أحكام القرآن لابن العربي المالكي (٣/١٥٥٦) ، المحرر الوجيز لابن عطية (١٢/٩٢) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤/٢١٤) ، تفسير ابن كثير (٣/٥٠١) ، فتح الباري لابن حجر ، تفسير سورة الأحزاب ، باب ﴿ تَزَيَّجَ مَنْ نِكَاهُ ﴾ (٨/٤٠٥) ، الدر المنثور للسيوطي (٥/٢١٠) .

(١) قال ابن جرير في تفسيره (٢٢/١٦) : « وذكر عن الحسن البصري أنه قرأ (أن وهبت) يفتح الألف ، بمعنى : وأحللنا له امرأة مؤمنة أن يتكحها لهنبتها له نفسها » .

وقال ابن جني في المحصب (٢/١٨٢) : « قراءة أبي بن كعب ، والحسن ، والثقفى ، وسلام » .

القراءات الشاذة لابن خالويه ص (١٢٠) .
 (٢) ميمونة بنت الحارث بن حزن بن جبير ... وأما هند بنت عوف بن زهير بن الحارث ، كان مسعود بن عمرو بن عمير الثقفي تزوج ميمونة في الجاهلية ثم فارقتها ، فخلع عليها أبو رهم بن عبد العزى ، من بني مالك بن حسل بن عامر بن لؤي ، فتوفي عنها ، فتزوجها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وزوجه =

على نفسه ، ويكون عند من أحب منهم ^(١) .

وقد روي أن قوله : ﴿ وَإِنْ أَرَأَيْتُمْ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ثُورًا وَارْتَحَنَتْ فَقُلْ إِنَّهَا تُكَلِّمُكَ عَلَىٰ تَحِيَّتِهَا وَمِثْلَ نِسَاءٍ تُكَلِّمُونَ ﴾ ^(٢) نزل في سورة ^(٣) حيث صالحها النبي - صلى الله عليه وسلم - على أن يكون يومها لعائشة - رضي الله

(١) قال ابن الجوزي في زاد المسير (٤٠٩/٦) : « وأكثر العلماء على أن هذه الآية ﴿ تَرَىٰ مِنْ نِكَاحٍ ﴾ نزلت مبيحة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - مصاحبة نساءه كيف شاء من غير إيجاب القسمة عليه ، والتسوية بينهما ، غير أنه كان يسوي بينهما » .

وقال ابن حجر في الفتح (٤٠٥/٨) : « ﴿ تَرَىٰ مِنْ نِكَاحٍ ﴾ أي : تؤخرهن بغير قسم . وهذا قول الجمهور » . وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢١٤/١٤) : « هو أصح الأقوال » . وهناك قول للشعبي أوردته ابن حجر في الفتح (٤٠٥/٨) أن تفسير قوله تعالى : ﴿ تَرَىٰ مِنْ نِكَاحٍ ﴾ : « كن نساء وهن أنفسهن للنبي - صلى الله عليه وسلم - فدخل ببعضهن ، وأرجأ بعضهن لم يتكهن » . قال ابن حجر في الفتح (٤٠٥/٨) : « وهذا شاذ ، والمخفوظ أنه لم يدخل بأحد من الواهبات » .

وذكر ابن كثير في تفسيره (٥٠١/٣) عن ابن جرير قولاً فيه جمع بين الأحاديث : « ومن ههنا اختار ابن جرير أن الآية عامة في الواهبات ، وفي النساء اللاتي عنده أنه يغير فيهن إن شاء قسم ، وإن شاء لم يقسم » .

تفسير ابن جرير (١٩/٢٢-٢٠) ، أحكام القرآن للجصاص (٣/٣٦٧) ، المحلى لابن حزم الظاهري (١٠/٦٨٨) ، المحرر الوجيز (١٢/٩٦) .

(٢) سورة النساء آية (١٢٨) .

(٣) ما ورد في الأصل بالراء خطأ وإنما هو بالمدال .

سورة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس العامرية القرشية ، أم المؤمنين ، تزوجها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعد خديجة وقبل عائشة ، أسلمت بمكة قديماً ، وهاجرت إلى الحبشة الهجرة الثانية ، وقد اختلف في سنة وفاتها ، فذكر ابن سعد أنها سنة (٥٤هـ) ، وقال ابن عبد البر : توفيت في آخر زمان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ووافقه ابن الأثير .

طبقات ابن سعد (٨/٥٢) ، الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٨٦٧) ، أسد الغابة لابن الأثير (٥/٤٨٤) ، تهذيب التهذيب (١٢/٤٢٧) .

وروي أنه جعل أمرها بيد العباس فزوجها منه ^(١) .

وأما القسم ، فقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يطاف به محمولاً على نسائه في مرضه حتى حلته ^(٢) . فلو كان الله عز وجل - قد رخص له في ترك القسم لما احتاج إلى ^(٣) تحليلهن ، وكان لا يشق

= كتاب النكاح ، باب نكاح المحرم (١٤٢/٩) من طريق عمرو ، حدثنا جابر بن زيد قال : أنبأنا ابن عباس - رضي الله عنهما - : « تزوج النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو محرم » .

ورواه في كتاب الحج من صحيحه ، باب : تزويج المحرم (٤٥/٤) من طريق الأوزاعي حدثني عطاة بن أبي رياح عن ابن عباس - رضي الله عنهما - : « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوج ميمونة وهو محرم » .

ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم ، وكراهة خطبته (١٣٦/٤) من طريق ابن نمير ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي الشعثاء أن ابن عباس أخبره « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوج ميمونة وهو محرم » .

المحلى لابن حزم الظاهري (٧/١٩٧) ، عارضة الأحوزي (٤/٧٢) ، المغني لابن قدامة (٣/٣٣٢) ، شرح النووي لصحيح مسلم (٩/٢٧٧) من طريق هشام بن عروة ، أخبرني أبي ،

(١) ينظر التهديد لابن عبد البر (٣/١٥٩) .

(٢) لعلها (حللته) - بالنون - .

روى البخاري في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب إذا استأذن الرجل نساءه في أن يعرض في بيت بعضهن فأذن له (٩/٢٧٧) من طريق هشام بن عروة ، أخبرني أبي ، عن عائشة - رضي الله عنها - : « أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يسأل في مرضه الذي مات فيه : « أين أنا غداً ؟ أين أنا غداً ؟ » - يريد يوم عائشة - فأذن له أزواجه يكون حيث شاء ... الحديث » .

ورواه في كتاب المغازي ، باب مرض النبي - صلى الله عليه وسلم - ووفاته (٨/١٠٧) من طريق عقيل ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت : « لا تنقل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - واشتد به وجعه ، استأذن أزواجه أن يعرض في بيتي فأذن له فخرج وهو بين الرجلين تحيط رجلاه في الأرض ، بين عباس بن عبد المطلب ... » .

(٣) حرف (إلى) متكرر .

استحال أن يصلح^(١) على غير حق ، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقرع بين نسائه إذا سافر^(٢) ، ولا تخرج امرأة معه بغير قرعة . فلو كان مأذوناً له في ترك القسم لما احتاج إلى هذا ، وكان سهم القرعة إذا خرج لامرأة لا يوجب لها شيئاً ، وكان تخيير أم سلمة^(٣) حين تزوج بها في

(١) لعل الكلمة : (يصطالح) .

(٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الغازي ، باب حديث الإفك (٣٣٤/٧) من طريق ابن شهاب قال : حدثني عروة بن الزبير ، وسعيد بن المسيب ، وعلقمة بن وقاص ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن عائشة - رضي الله عنها - . . . قالوا : قالت عائشة : « كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا أراد سفراً أقرع بين أزواجه ، فأيتهن خرج سهمها خرج بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - معه . . . الحديث .

ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة ، باب في فضل عائشة - رضي الله عنها - (١٣٤/٧) من طريق أبي نعيم حدثنا عبد الواحد بن أيمن ، حدثني ابن أبي مليكة ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة قالت : « كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا خرج أقرع بين نسائه . . . الحديث .

قال النووي في شرحه لصحيح مسلم (٢٢٠/١٥) : « وهذا الإقراع عندنا واجب في حق غير النبي - صلى الله عليه وسلم - وأما النبي - صلى الله عليه وسلم - ففي وجوب القسم في حقه خلاف . . . ، فمن قال بوجوب القسم يجعل إقراعه واجباً ، ومن لم يوجبه يقول : إقراعه - صلى الله عليه وسلم - من حسن عشرته ، ومكارم أخلاقه » .

الإفصاح لابن هبيرة (١٤٢/٢) ، المغني لابن قدامة الحنبلي (٤٠/٧) ، زاد المعاد لابن القيم (١٥٠/١) .

(٣) أم سلمة ، هند بنت أبي أمية القرشية المخزومية ، وأما عائكة بنت عامر بن ربيعة ، تزوجها أبو سلمة ، وهاجر بها إلى أرض الحبشة في الهجرتين جميعاً ، وتوفي عنها أبو سلمة ، وقد اختلف في السنة التي تزوجها الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيها ، فقبل سنة (٥٢هـ) بعد غزوة بدر . قال ابن عبد البر ، ورجح ابن حجر أنها سنة (٥٤هـ) . وكذا اختلف في سنة وفاتها فقبل : سنة (٥٩هـ) . طبقات ابن سعد (٨٦/٨) ، الاستيعاب لابن عبد البر (١٩٢٠/٤) ، أسد الغابة لابن الأثير (٥٦٠/٥) ، تهذيب التهذيب (٤٥٥/١٢) .

عنها - ولا يطلقها^(١) .

فلو لم يكن لها حق في القسم ما كان لصلحه إياها معنى ، ولا

(١) روى أبو داود في سننه ، كتاب النكاح ، باب في القسم بين النساء (٦٠٠/٢) من طريق أبي الزناد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه قال : قالت عائشة : يا ابن أخي ، كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يفضل بعضنا على بعض في القسم . . . ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسنت ، وقرئت أن يفارقها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : يا رسول الله ، يومي لعائشة . فقبل ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - منها ، قالت : تقول : في ذلك أنزل الله تعالى وفي أشباهها - أراه قال - : « وَإِنْ أَرَأَيْتُمْ كَافَّةً . . . » الآية .

ورواه الترمذي في سننه ، كتاب التفسير ، ومن سورة النساء (٢٤٩/٥) من طريق سليمان بن معاذ ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : خشيت سودة أن يطلقها النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت : لاتطلقني ، وأمسكني ، واجعل يومي لعائشة ، ففعل ، فنزلت : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ . . . » الآية . قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن صحيح غريب » . كذا ورد في عارضة الأحوذ (٤٠٥/٨) .

ورواه البخاري في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب « وَإِنْ أَرَأَيْتُمْ كَافَّةً مِنْ بَيْنِهِمَا شُرُوراً » الآية (٢٦٦/٩) من طريق أبي معاوية ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة - رضي الله عنها - « وَإِنْ أَرَأَيْتُمْ كَافَّةً مِنْ بَيْنِهِمَا شُرُوراً . . . » الآية . قالت : هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها . . . الحديث .

ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب جواز هبتها لغيرها (١٧٤/٤) من طريق جرير عن هشام بن عروة ، به ، قالت : « ما رأيت أحب إلي أن أكون في مساحها من سودة بنت زمعة ، من امرأة فيها حدة ، قالت : فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لعائشة . . . الحديث . وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (١٨٦٧/٤) : « وفي سودة نزلت : « وَإِنْ أَرَأَيْتُمْ كَافَّةً مِنْ بَيْنِهِمَا شُرُوراً . . . » الآية . وهو قول ابن عباس وجاعة .

وقال سعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، وعبيدة السلماني ، وغيرهم : نزلت الآية بسبب رافع بن خديج ، وخرلة بنت محمد بن مسلمة » .

تفسير ابن جرير (١٩٦/٥) ، التكت والعيون للماوردي (٤٢٦/١) ، المغني لابن قدامة القدسي (٣٨/٧) ، شرح النووي لصحيح مسلم (٤٨/١٠) ، الصحيح المسند من أسباب النزول للوادعي ص (٥٤) .

عداد الناحشة - كان دليل القرآن معه أقمع لفننة المفتورين ، وأعلى لحجة المصومين على المرتابين ، ومثل هذا قوله : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ فَاكْذِبُوا مَا ظَلَمَ لَكُمْ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (١) مَثْنً وَهُوَ وَرِيعٌ فَإِنِ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاقِدٌ أَوْ مَا تَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ (٢) .

[١٤١/أ] الكلام مبتدأ بذكر النساء ، والاستثناء واقع من ملك اليمين عليهن ، فكذاك قوله في سورة المؤمن (٣) ، والسائل (٤) مثله لا يشك فيه المفتون ، ففترى على الله جل وتعالى (٥) .

ذكر من دخل إلى طعام لم يدغ إليه .

يُؤْتِكُمْ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَبِطٍ فِيهِ أَنْثَةٌ ﴿٥٣﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ

دليل على أن التحين بطعام من لم يدع إليه منهى عنه ، وقد أكد

(١) كلمة (من النساء) سقطت كتابتها في الأصل .

(٢) سورة النساء : آية (٣) .

﴿٣﴾ سورة المؤمنین ، لعله قصد قوله تعالى : ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَرْجَائِهِمْ﴾ ﴿٣﴾

יִצְחָק
(ר)

(٤) سورة المعارج : آية (٣٠) ﴿لَا عَلَىٰ أَزْجِهْمَ ۖ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ۖ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَوْلِيٍّ ۖ﴾

كتب في الأصل : (السائل) .

(٥) قال ابن جرير في تفسيره (٢٤/٢٢): «وإلا في قوله: وإلا ما ملكت

التسبيح عندها وعندهن ، أو التثليث والدوران بعده - لا وجه له^(١).

فكل هذا يدل على خلاف ما قالوا - رضي الله عنهما - وبوجب أن يكون قوله: ﴿ تَرَى مِنْ نِشَاءِ مِثْنَةٍ وَتَوْتَى إِلَيْكَ مِنْ نِشَاءٍ ﴾^(٢) في الموهوبات على ما قرأت القراءة من كسر ، وتكون قرعة عين المرجاة ، وزوال الحزن عنها في التروكات من الواهبات ، لأني ترك القسم للمتزوجات^(٣) .

وقوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ مِنْهُنَّ إِذَا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾. [٥٢]

دليل على أن الاستثناء واقع في ملك اليمين على الإناث دون الذكور ،
 لايتاء الكلام بذكر النساء ثم الاستثناء منهن هن . وهذا وإن كان في
 إجماع الأمة محصلاً - والذكران من مُلك اليمين معدود وطؤهم^(٤) في

(١) الحديث رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الرضاع ، باب قدر ما تستحقه البكر واليتيم من إقامه الزوج عندها عقب الزفاف (١٧٢/٤) من طريق عبدالمك من أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أم أبيه ، عن أم سلمة : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً ، وقال : « إنه ليس بك على أهلك هوان ، إن شئت سُبِّعت لك ، وإن سُبِّعت لك ، سمعت لنسائي » .
ورواه ثانياً من طريق مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عبدالمك بن أبي بكر بن عبد الرحمن : « أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده الحديث » .

شرح معاني الآثار للطحاوي (٢٧/٣) ، المغني لابن قدامة (٤٤/٧) ، شرح النووي
لصحيح مسلم (٤٢/١٠) .

(٢) آية (٥١) من السورة نفسها .

(٣٢) وقد وافق المؤلف في وجوب القَسَم بين زوجات الرسول - صلى الله عليه وسلم -
النفوى في كتابه شرح السنة ، وهذا القول هو المشهور من مذهب الشافعي :

(٤) كتبت في الأصل : (وطيهم) .

(٤) كُتِبَ فِي الْأَصْلِ : (وَطِئَهُمْ) .

فَمِنْ حَلْفٍ عَلَى اجْتِنَابِ مَجَاوِرَةِ رَجُلٍ .

وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَا يَجْعَلُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٦٠].

دليل على أن المجاورة واقعة على البلدة كلها^(١) ، فمن حلف على اجتناب مجاورة رجل ولائته له ، حنث إذا جاوره في بلدة ، وإن اجتنب محلته إلا أن تكون له نية فيحمل عليها ، لأن وقوع المجاورة على جميع البلدة لا يمنع من وقوعه على بعضها إذا قصد الحالف له^(٢) .

= هي أدية أولياء الله تعالى . فتكون الآية شاملة للصحية وغيرهم .

تفسير ابن جرير (٣٢/٢٢) ، النكت والعيون للماوردي (٣٣٨/٣) ، الشفا للقاضي عياض (٣٠٧/٢) ، تفسير ابن كثير (٥١٧/٣) ، شرح العقيدة الطحاوية ص (٥٢٨) - (٥٣٣) ، نظم الدرر للبقاعي (٤١٠/١٥) ، لومع الأنوار البهية للسفاريني (٢/٣٨٥) .

(١) ورد في تهذيب اللغة للأزهري عن ابن الأعرابي قال : « الجار : الذي يجاورك بيت بيت ، والجار : النفيج - هو الغريب - ، والجار : الشريك في العقار لم يقاسم ، ... ، والجار : ما قرب من المنازل من الساحل » .

وقال الراغب في المفردات : « وقد تصور من الجار معنى القرب ، فقليل لمن يقرب من غيره : جاره ، وجاوره ، وتجاور » .

تفسير ابن جرير (٣٤/٢٢) ، تهذيب اللغة للأزهري ، كتاب الثلاثي المتعل من حروف الجيم (جاز) (١١٠/١١) ، المفردات للراغب ص (١٤٥) ، المحرر الوجيز لابن عطية (١١٩/١٢) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٤٧/١٤) .

(٢) قال النووي في روضة الطالبين (٣٣/١١) : « الحالة الثانية : أن لا يقيدها لفظاً ، فينظر إن نوى موضعاً معيناً من بيت ، أو دار ، أو درب ، أو علة ، أو بلد ، فاللهب والذي قطع به الجمهور أن اليمين محمولة على ما نوى » .

وقال ابن حزم في المحلى (٦٠/٨) : « وإن كانا في مدينة واحدة ، أو قرية واحدة خرج أحدهما عن دور القرية ، أو دور المدينة لم يحنث ، وإن رحل أحدهما بجسمه وترك أهله وماله ، وولده لم يحنث إلا أن يكون له نية تطابق قوله فله ما نوى . وهذا كله قول أبي حنيفة والشافعي » .

وقال مالك : يحنث حتى يرحل بأكثر رحيله » .

المعنى لابن قدامة (٧٦٣/٨) .

وقوله تعالى : ﴿ إِذَ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَقَدْ احْتَسَبُوا بِهَنَاتِكُمْ وَإِنَّمَا هُنَّ حَبَائِبُ لِمَا يَأْتِيهِمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ [٥٨-٥٧] .

دليل على أن من انتقص علياً أو عائشة أو واحداً من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو ذكرهم بغير الجميل فهو ملعون ، لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا محالة يؤذيه ذلك ، وما أدى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أدى الله جل وتعالى .

وأن من أدى سائرهم من المؤمنين ظالماً لهم فقد احتملوا بهتاتاً وإثماتاً ميبئاً كما قال جل وعز^(٢) .

(١) الآية كاملة : ﴿ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ﴾ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا ظَاهِرًا فَحَبَّبْنَا إِلَيْهِمُ الْكُفْرَ وَالشُّكْرَ وَوَعَدْنَا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ .

(٢) قال النووي في شرحه لصحيح مسلم (٩٢/١٦) : « قال القاضي : وسب أحدهم من المعاصي الكبار ، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه ينعز ولا يقتل » .

وقسم ابن تيمية في الصارم المملول ص (٥٨٦) الساب إلى ثلاثة أصناف :

« الأول : من لارب في كفره ، وذكر منهم من اقترن بسبه دعوى أن علياً إلهاً ، أو أن علياً كان الرسول وغلط جبرائيل في الرسالة ، أو زعم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت » .

الثاني : من لا يحكم بكفره ، من سبهم سباً لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم ، مثل وصف بعضهم بالخل أو الجبن ... فهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزير .

الثالث : من تردد فيه ، مثل من لعن أو قبح مطلقاً » .

وقد ذكر ابن عطية في المحرر (١١٣/١٢) أن تفسير الآية الأولى يحتمل أن يكون أدية الله هي نسبة الولد إلى الله ، أو الصحابة ... وأن أدية الرسول - صلى الله عليه وسلم - تحتمل الطعن عليه وذكر مثلاً وهو زواج الرسول - صلى الله عليه وسلم - منها .

وذكر نحو هذا القول الماوردي عن بعض التابعين .

وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢٣٧/١٤) : « هو قول الجمهور » .

ووافق المؤلف الإخصاص في أحكام القرآن (٣٧١/٣) : « في أن أدية الله ورسوله =

ونظر النساء إلى عذرة الجوّاري^(١) ، لأن الله - جل جلاله - لم يكن ليكشف نبيه موسى - صلى الله عليه - لمن آذاه من بني إسرائيل إلا ليقفوا على براءته ، ولا يكونوا ملعونين في تلك النظرة [١٤١/ب] الواحدة إلى المبرأ بها ، ولا موسى - صلى الله عليه - يكون مضيقاً فرض الاستتار بالمعنى الذي برئ به عند القوم مما رموه به ، وكان بعيداً منه وجيهاً عند خالقه^(٢) .

(١) وهذا عند التنازع بين الزوج والزوجة ، كأن تقول هو عنين ، أو يتهمها بأنه لم يجدها عذراء ، أو شهد أربعة شهود على أنها قد زنت ، وشهدت ثقات من النساء أنها عذراء .
(٢) ورد عند البخاري في صحيحه ، كتاب أحاديث الأنبياء ، باب (٣١٢/٦) .
الإشراف لابن المنذر (٨٢/٤) ، المغني لابن قدامة (٦٧٤/٦) ، (٢٠٨/٨) .
طريق الحسن ، وعحمد وخلاس ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إن موسى كان رجلاً خبيثاً ، ستيئراً لا يرى من جلده شيء استعجاب منه ، فأذاه من بني إسرائيل ... وإن الله أراد أن يبرئه مما قالوا لموسى ، فخلا يوماً وحده فوضع ثيابه على الحجر ، ثم اغتسل ، فلما فرغ أقبل إلى ثيابه ليأخذها ، وإن الحجر عدا بثوبه ، فأخذ موسى عصاه فربّأها أحسن ما خلق الله ، وأبرأه مما يقولون ... » الحديث .
ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الفضائل ، باب من فضائل موسى - صلى الله عليه وسلم - (٩٩/٧) من طريق عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن همام بن منبه قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكر أحاديث منها ، وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « كانت ... » .
ورواه ثانية من طريق خالد الحذاء ، عن عبد الله بن شقيق ، قال : أنبأنا أبو هريرة قال : « كان موسى - عليه السلام - رجلاً خبيثاً ... » الحديث .
قال ابن العربي المالكي في المارضة (٩٦/١٢) : « ستر العورة سنة نبية من لدن آدم إلى يوم القيامة ... » لا تكشف إلى حاجة كالحنان ، والتداوي من داء يتزل بها ، وكشفها الله من موسى لبني إسرائيل براءة له .

وقال ابن حجر في الفتح (٣١٣/٦) : « وفي الحديث جواز المشي غريباً للضرورة وفيه جواز النظر إلى العورة عند الضرورة الداعية لذلك من مداواة ، أو براءة من عيب ، كما لو ادعى أحد الزوجين على الآخر البرص ليفسخ النكاح فأنكر » .

النظر إلى المورات عند الحاجة .

وقوله تعالى : ﴿ يَتَّبِعُ الَّذِينَ مَأْمُورًا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ مَادُوا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا ﴾ [٦٩] .

دليل على أن النظر إلى المورات مباح عند الحاجة إلى إمضاء أحكام الله مثل هذا ، أو مثل النظر إلى مؤنّز السبي ليقتل من أنبت منهم^(١) ، وعند الشهادة على الزنا^(٢) ،

(١) روى أبو داود في سننه ، كتاب الحدود ، باب في الغلام يصيب الحد (٥٦١/٤) من طريق سفيان ، أخبرنا عبد الملك بن عمير ، حدثني عطية القرظي قال : « كنت من سبي بني قريظة ، فكانوا ينظرون ، فمن أنبت قتل ، ومن لم ينبت لم يقتل ... » الحديث .
ورواه الترمذي في سننه ، كتاب السير ، باب ما جاء في النزول على الحكم (١٤٥/٤) من طريق سفيان ، عن عبد الملك بن عمير ، عن عطية القرظي قال : « عرضنا على النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم قريظة ، فكان من أنبت قتل ... » الحديث .
قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن صحيح » .
ورواه ابن ماجه في سننه ، الحدود ، باب من لا يجب عليه الحد (٨٣/٢) من طريق سفيان ، به بمثل رواية الترمذي .
الحكم على الحديث :

قال ابن العربي المالكي في المارضة (٧٨/٧) : « الحسن الصحيح » .
وقال الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٧٨/٢) : « صحيح » .
وقال الترمذي في سننه (١٤٥/٤) : « والعمل على هذا عند بعض أهل العلم أنهم يرون الإنابة بلوغاً إن لم يعرف احتلامه ، ولا ينه ، وهو قول أحد وإسحاق » .
وأورد صاحب بدل المجهود في كتابه (٣٥٥/١٧) عن التوربشتي قوله : « وإنما اعتبر الإنابة في حقهم مكان الضرورة » .
(٢) قال ابن هبيرة في الإفصاح (٢٣٦/٢) : « وانفقوا على أن البينة التي يثبت بها الزنا أن يشهد به أربعة عدول ، رجال ، يصفون حقيقة الزنا » .
وقال ابن رشد في بداية المجتهد (٣٦٤/٢) : « وأن من شرط هذه الشهادة أن تكون بمعانية فرجة في فرجها ، وأنها تكون بالتصريح بالكناية » .
المغني لابن قدامة الحنبلي (١٩٨/٨) ، مغني المحتاج (١٤٣/٤) .

الصدق والطاعة .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذُكِّرُوا سَبِيلًا * نَصِلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ . [٧١-٧٠]

دليل على أن خير الدنيا والآخرة جامعاً يستتزل بالتقوى ، والصدق والطاعة لله - جل وتعالى^(١) - وهو نظير قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ تَقَوْا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾^(٣) .

= تفسير ابن جرير (٣٦/٢٢) ، النكت والعيون للماوردي (٣٤١/٣) ، المغني لابن قدامة (٥٥٧/٦) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٥٠/١٤) .

(١) قال ابن كثير في تفسيره (٥٢١/٣) : « ووعدهم أنهم إذا فعلوا ذلك أثابهم عليه بأن يصلح لهم أعمالهم أي يوفقهم للأعمال الصالحة ، وأن يغفر لهم الذنوب الماضية وما قد يقع منهم في المستقبل يلهمهم التوبة منها ، ثم قال : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ وذلك أنه يجاز من نار الجحيم ويصير إلى النعيم القيم » .

زاد المسير لابن الجوزي (٤٢٧/٦) ، الجامع لأحكام القرآن (٢٥٣/١٤) ، تيسير الكريم .

(٢) سورة الأنفال : آية (٢٩) .

قال ابن جرير في تفسيره (١٤٧/٩) : « يجعل لكم فضلاً وفرقاً بين حثكم وباطل من يبيحكم السوء من أعدائكم المشركين بنصره إياكم عليهم » .

وقال ابن كثير في تفسيره (٣٠٢/٢) : « فإن من اتقى الله بفعل أوامره ، وترك زواجره وفق لمعرفة الحق من الباطل ، فكان ذلك سبب نصره ونجاته ، ومخرجه من أمور الدنيا ، وسعادته يوم القيامة ، وتكفير ذنوبه » .

(٣) سورة الطلاق آية : (٣-٢) .

قال ابن جرير في تفسيره (٨٩/٢٨) : « يقول تعالى ذكره : من يخف الله فيعمل بما أمره ، ويحسب ما نهاه عنه يعمل له من أمره مخرجاً ، بأن يعرفه بأن ما قضى لابد أن يكون » .